عبد الهادي صالح الشاوي المري | *Abdul Hadi Saleh Al Shawi Almarri

واقع اختلال التركيبة السكانية في دولة قطر ومستقبلاته
التداعيات والحلول

The Reality of the Demographic Imbalance in the State of Qatar and its Futures
Implications and Solutions

ملخص: على الرغم من دوره الإيجابي في تحقيق النهضة التنموية الشاملة وتحريك عجلة التقدم الذي شهدته قطر، ولا تزال تشهده على مختلف الصُعد، فإنّ استقدام أعداد كبيرة من العمالة الوافدة لتلبية احتياجات المشاريع التنموية المختلفة في العقود الأخيرة ساهم في إحداث خللٍ عميق في التركيبة السكانية للدولة، فضلًا عمّا تنتجه هذه المعادلة السكانية غير المتوازنة من تداعيات ومشكلات اجتماعية وثقافية أيضًا. تسعى هذه الدراسة إلى الوقوف على أسباب الزيادة السكانية في دولة قطر، وعرض مؤشرات الخلل الحاصل في التركيبة السكانية نتيجة هذه الزيادة، وبيان الآثار المختلفة لاختلال التركيبة السكانية، ووضع الحلول الممكنة للحدّ منه وتداعياته المختلفة، بما يخدم أهداف التنمية الاستراتيجية الوطنية.

كلمات مفتاحية: التركيبة السكانية لدولة قطر، العمالة الوافدة، النمو الديموغرافي، التوازن الديموغرافي، الإسقاطات السكانية.

Abstract: Despite its positive role in achieving the comprehensive development renaissance witnessed in Qatar at various levels, the recruitment of large numbers of expatriate workers in recent decades to meet needs of development projects has contributed to profoundly disrupt the state's demographics, engendering an unbalanced demographic structure along with social and cultural repercussions and problems. This study seeks to identify the causes of population increase in the State of Qatar, present key indicators of imbalance in the population structure resulting from this increase and clarify different effects of the imbalance on the demographic structure. Finally, it suggests possible solutions that could be developed to reduce the demographic imbalance in a way serving the objectives of national strategic development.

Keywords: Demographics of Qatar, Migrant Workers, Demographic Growth, Demographic Balance, Population Projections.

* مدير المكتب الفني في اللجنة الدائمة للسكان بجهاز التخطيط والإحصاء، قطر.
Director of the Technical Office at the Permanent Population Committee at the Planning and Statistics Authority, Qatar.

مقدمة

أضحت المسألة السكانية في دولة قطر موضوعًا مطروقًا وخاصة منذ النصف الثاني من القرن العشرين؛ فأُنتجت العديد من الدراسات والأبحاث بهدف معرفة الحراك الإنساني وظاهرة التغير الديموغرافي الحاصل في الدولة، ومحاولة تفسيره ببيان الأسباب التي أثرت فيه، والتداعيات التي أحدثها، وكيفية معالجة الاختلالات الحاصلة في التركيبة السكانية.

شهدت دولة قطر في السبعينيات نهضة تنموية شاملة دفعتها إلى استقدام عمالة وافدة من مختلف الجنسيات، بأعداد كبيرة، لإنجاز البنية التحتية من أجل مواكبة عملية النمو الاقتصادي السريع الذي فاق كل التوقعات، حيث ارتفع مستوى معيشة الفرد بمعدلات عالية، وتوافرت الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات الحديثة التي وصلت إلى كل مواطن؛ ما مكّنها من اللحاق بالدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جدًّا. فبحسب آخر تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 2019، احتلت دولة قطر المرتبة 41 عالميًا من بين 189 دولة شملها التقرير المذكور، بمؤشر تنمية بشرية بلغت قيمته 0.848[1].

وبعد اكتشاف النفط والغاز فيها، واجهت قطر ثنائية بالغة التعقيد والخطورة؛ فمن جهة كانت الدولة في حاجة إلى إحداث نهضة تنموية شاملة، ومن جهة أخرى كان المجتمع القطري قليل العدد، وغير قادر على تزويد سوق العمل القطري الناشئ بالكوادر البشرية المطلوبة، كمًّا ونوعًا، لتنفيذ المشاريع التنموية العملاقة. ولهذا، لم يكن أمام أصحاب الشأن خيار آخر سوى الانتصار للنهضة التنموية الشاملة من دون التفريط في البعد السكاني لهذه النهضة، وهو ما أكدته رؤية قطر الوطنية 2030 التي تهدف إلى تحويل قطر بحلول عام 2030 إلى دولة متقدمة قادرة على تحقيق التنمية المستدامة، وعلى تأمين استمرار العيش الكريم لشعبها جيلًا بعد جيل[2].

وقد ترتّب على ذلك استقدام أعداد كبيرة من العمالة الوافدة لتلبية احتياجات المشاريع التنموية المختلفة في العقود الأخيرة، بما في ذلك مشاريع استضافة قطر لكأس العالم 2022. وعلى الرغم من أن الاستقدام المذكور للعمالة الوافدة قد أدى دورًا إيجابيًا في تحقيق النهضة التنموية الشاملة وتحريك عجلة التقدم الذي شهدته قطر، ولا تزال تشهده على مختلف الصُعد، فإنّ أعدادها الكبيرة ساهمت في إحداث خللٍ عميق في التركيبة السكانية للدولة، إلى حدٍّ أصبح فيه المواطنون القطريون أقليةً في

1 The United Nations Development Programme, *Human Development Report 2019: Beyond Income, Beyond Averages, Beyond Today: Inequalities in Human Development in the 21st Century* (New York: UNDP, 2019), p. 300.

2 لتفصيل الرؤية، ينظر: دولة قطر، الأمانة العامة للتخطيط التنموي، "رؤية قطر الوطنية 2030"، جهاز التخطيط والإحصاء (تموز/ يوليو 2008)، شوهد في 2020/6/14، في: https://bit.ly/2Y03M1D

بلدهم. ولا تتوقف المسألة عند الجانب العددي الصغير للسكان القطريين مقارنةً بالأعداد المرتفعة لغير القطريين فحسب، بل بما تنتجه هذه المعادلة السكانية غير المتوازنة من تداعيات ومشكلات اجتماعية وثقافية أيضًا. ولعلنا لا نبالغ إن قلنا إنّ الهوية الثقافية للمجتمع القطري يمكن أن تكون الضحية الأولى للتزايد السكاني غير الطبيعي. وهنا تكمن المشكلة في أن هذا الأمر يجعلنا أمام تحديات كبيرة تفرض علينَا التفكير في اتجاهين متكاملين. يتمثل الاتجاه الأول في السعي لمواجهة الآثار المترتبة على اختلال التركيبة السكانية، في حين يتجسد الثاني في التفكير المتعلق بآليات محددة تسهم، على المدى البعيد، في إصلاح اختلال التركيبة السكانية الذي يعد الهدف الاستراتيجي الأهم للقيادة القطرية الرشيدة.

ومن ثمّ، تُعدّ الدراسات المرتبطة بالتركيبة السكانية وما توفره من معرفة علمية حول حجم السكان وتوزيعهم وتركيبهم العمري والنوعي من الأمور المهمة جدًّا للمجتمع القطري؛ من أجل التخطيط السليم للبرامج والأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية المختلفة، والمساهمة في وضع استراتيجية سكانية مبنية على أسس علمية دقيقة.

وفي هذا السياق، تحاول هذه الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية: ما الأسباب الحقيقية للزيادة السكانية في قطر؟ وما مؤشرات الخلل الحاصل في التركيبة السكانية نتيجة الزيادة السكانية؟ وما التداعيات المختلفة لاختلال التركيبة السكانية؟ وكيف يمكن إصلاح اختلال التركيبة السكانية والحد من تداعيات هذا الاختلال؟ وما الاستراتيجية الوطنية المناسبة للتغلب على ظاهرة اختلال التركيبة السكانية في دولة قطر؟

تهدف هذه الدراسة، من خلال الإجابة عن هذه الأسئلة، إلى الوقوف على أسباب الزيادة السكانية في دولة قطر، وعرض مؤشرات الاختلال الحاصل في التركيبة السكانية نتيجة هذه الزيادة، وبيان آثاره المختلفة، ووضع الحلول الممكنة للحد منه وتداعياته المختلفة، بما فيها تنمية استراتيجية وطنية لمعالجة هذا الاختلال. كما تهدف - من خلال ذلك - إلى توفير مرجعية معلوماتية تتعلق بالوضع السكاني للمجتمع القطري، بما يعطي صورة واقعية عن خصائص السكان وتركيبتهم العمرية واتجاهات النمو ومعدلات المواليد والوفيات وحجم العمالة الوافدة، وتركز على المفاهيم الأساسية والمقاييس والمؤشرات المهمة، كما تبرز البيانات الإحصائية التي توضح التطور التاريخي لنمو السكان خلال الفترة الماضية وإسقاطاتها المستقبلية، بما يجعلها مصدرًا مهمًّا لعملية التخطيط والتنمية المستقبلية.

تقوم هذه الدراسة أساسًا على جمع البيانات الإحصائية المتعلقة بالواقع السكاني في دولة قطر، وتحليلها في إطار المنهج الوصفي التحليلي؛ على نحو وصفي تارة ومعمق تارة أخرى، بما يسهم في الكشف عن الأسباب الحقيقية للزيادة السكانية ومعها اختلال التركيبة السكانية والآثار الناجمة عن ذلك، إضافة إلى وضع تصور للحلول الممكنة لمعالجة هذا الاختلال وتداعياته المختلفة. ومن أجل مناقشة

مستقبلات التركيبة السكانية في دولة قطر، سنعتمد على الإسقاطات الديموغرافية للأمم المتحدة التي تمنحنا تقديرات سكانية تفصيلية لدولة قطر تخصّ الإسقاطات السكانية الإجمالية، ومتوسط المعدل السنوي للتغير السكاني، والسكان بحسب الفئات العمرية، والهرم السكاني، ومعدلات المواليد والوفيات، ومتوسط الولادات والوفيات، وإجمالي الخصوبة، والوفيات تحت سنّ الخامسة، ومتوسط العمر المتوقع الإجمالي بحسب الجنس. وأخيرًا، سنعتمد على دراسة ميدانية لنا[3] لمناقشة إشكالية اختلال التركيبة السكانية في دولة قطر، واقتراح حلولٍ للحدّ منها.

أولًا: اختلال التركيبة السكانية في دولة قطر وآثاره

بات موضوع التركيبة السكانية في دولة قطر يحتل مكانةً مهمة في اهتمامها، نظرًا إلى كونها من أكثر الدول في العالم التي يقصدها الوافدون، وخصوصًا للعمل فيها، حتى بات عدد الوافدين يفوق عدد المواطنين بفارق كبير. ولا يمكن تجاهل ما أحدثه وجود عدد كبير من الوافدين في تركيبة المجتمع حتى صار هذا الموضوع حديث الساعة بآثاره وسلبياته وإيجابياته. غير أنّ وجهات النظر ما زالت متباينة إلى حد ما في المسألة؛ فالبعض ما يزال يراها أقلّ ضخامة مما تعرض به، بينما يرى آخرون أنها مسألة جوهرية وبالغة الخطورة إلى حدّ أن تصل إلى كونها مشكلة أمنية واجتماعية واقتصادية وثقافية وبيئية ... وغيرها.

وقد تناولت العديد من الأبحاث والدراسات هذا الموضوع. غير أنّ بعضها أُنجز قبل سنوات طويلة، ولم تعد المعطيات السكانية التي تتوافر فيها صالحةً لتحليل الوضع الذي يعيشه البلد اليوم. ومن بين أهم هذه الدراسات، يمكن الإشارة إلى دراسة علي خليفة الكواري[4]، التي تناولت حجم السكان وتركيبتهم، وحجم قوة العمل وتركيبتها، وكذلك قوة العمل المواطنة وقوة العمل الوافدة. وقد لاحظ الباحث تركيز قوة العمل المواطنة على المجال الحكومي، وهي الإشكالية نفسها التي لا تزال مطروحة حتى اليوم. كما لاحظ الباحث، من خلال الأرقام والمعطيات التي قدمها، الارتفاع السريع جدًّا للعمالة الوافدة، وخصوصًا من دول آسيا، وعرض الجهود المبذولة من دولة قطر لإيجاد نوع من التوازن في التركيبة السكانية في الدولة في تلك الفترة.

---

3 لتفصيل الدراسة الميدانية، ينظر: عبد الهادي صالح الشاوي المري، "اختلال التركيبة السكانية في دولة قطر: التداعيات والحلول"، رسالة ماجستير، كلية الإدارة العامة واقتصاديات التنمية، معهد الدوحة للدراسات العليا، الدوحة، قطر، 2020. (غير منشورة)

4 علي خليفة الكواري، "عودة إلى أسباب الخلل السكاني (حالة قطر)"، **مجلة شؤون اجتماعية** (جمعية الاجتماعيين في الشارقة)، مج 12، العدد 47 (1995).

1. تطور نمو عدد السكان في دولة قطر

تطور نمو عدد السكان في دولة قطر خلال العقود الماضية تطورًا ملحوظًا؛ إذ يلاحظ المتتبّع لوتيرة تزايد السكان في قطر منذ خمسينيات القرن الماضي الزيادة السريعة للسكان الوافدين في مقابل تراجع عدد السكان الأصليين للبلد. وقد تصاعد عدد السكان في قطر منذ أن بدأ تصدير النفط فيها، فبلغ تقديرهم نحو 50 ألف نسمة عام 1957، بعد أن هبط العدد إلى 16 ألف نسمة عام 1945. وفي أول إحصاء للسكان في قطر عام 1970، بلغ عددهم 111 ألف نسمة، ثم تصاعد إلى 369 نسمة عام 1986. ومنذ عام 1986، واصلت وتيرة الارتفاع نتيجة تدفق الهجرة من الدول المكتظة بالسكان، وخصوصًا من شبه القارة الهندية وجنوب شرق آسيا. وفي عام 1993، كان عدد سكان قطر 559 ألف نسمة، وكان القطريون منهم 126 ألف نسمة، والعرب 106 آلاف نسمة، والأجانب 327 ألف نسمة. ثم مع نهاية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، ارتفعت وتيرة زيادة الوافدين، وتغير مشهد التركيبة السكانية في قطر. ففي آخر الإحصائيات الصادرة عن جهاز التخطيط والإحصاء (آذار/ مارس 2020)، بلغ إجمالي السكان في الدولة 2795484 نسمة، وقد كان عدد الذكور منهم 2037419 نسمة، بينما عدد الإناث 758065 نسمة[5]. وهكذا نرى أنّ عدد سكان قطر قد تضاعف خلال نحو خمسة عقود 25 مرةً تقريبًا، كما يبيّن الشكل (1).

الشكل (1)

تطور عدد السكان في دولة قطر خلال الفترة 1970-2019 (بالملايين)

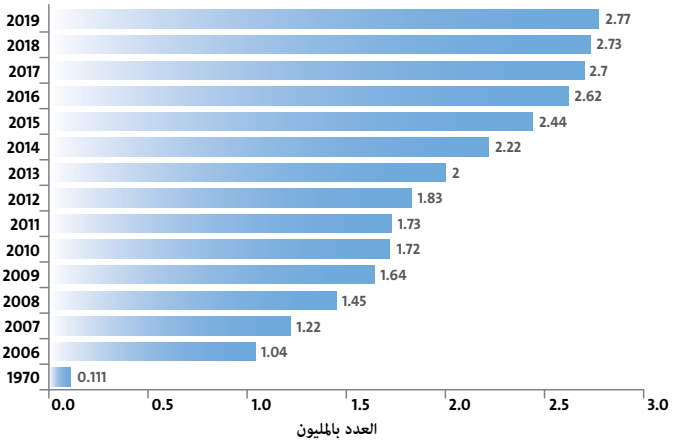

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، "الباب الأول: الإحصاءات السكانية والاجتماعية، الفصل الأول: السكان" (2018)، والإحصاءات الشهرية الصادرة عن الجهاز، شوهد في 2020/8/7، في: https://bit.ly/33PCAGi

5 جهاز التخطيط والإحصاء، "الباب الأول: الإحصاءات السكانية والاجتماعية، الفصل الأول: السكان" (2018)، شوهد في 2020/8/7، في: https://bit.ly/33PCAGi؛ الإحصاءات الشهرية الصادرة عن الجهاز.

الشكل (2)

معدل النمو السنوي للسكان في قطر خلال الفترة 2008–2019 (في المئة)

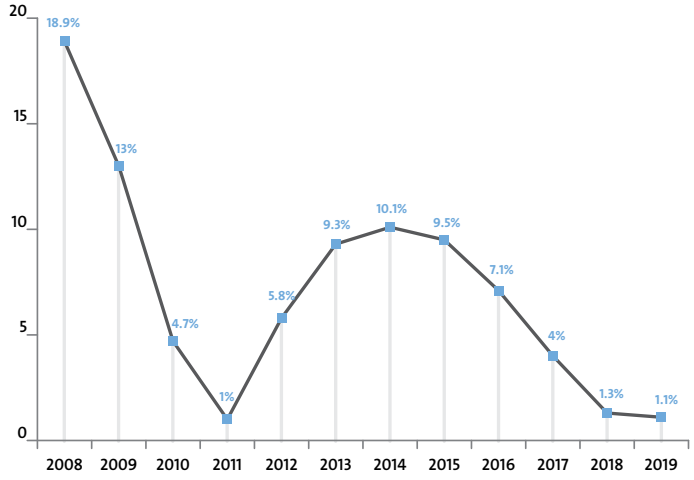

المصدر: المرجع نفسه.

وعلى الرغم من الزيادة المطلقة في العدد الكلي للسكان خلال الفترة 2006-2019، فإن معدل النمو السنوي شهد تذبذبًا خلال الفترة 2008-2014. غير أنّ هذا المعدل بدأ يميل نحو التراجع على نحو ملحوظ منذ عام 2014، كما يوضح الشكل (2).

2. عناصر الزيادة السكانية في دولة قطر

تحصل الزيادة السكانية بفعل حركية السكان الطبيعية (الولادات والوفيات)، وغير الطبيعية (الهجرة/العمالة الوافدة). وكغيرها من بلدان الخليج العربي المختلفة، ومن أجل إعطاء صورة دقيقة عن الزيادة السكانية في دولة قطر، سنحاول فيما يلي استعراض دور كل عنصر من العناصر المذكورة في هذه الزيادة.

أ. معدل المواليد الخام ومعدل الخصوبة الكليّة

تُعد ظاهرة الولادة أحد المحددات التقليدية لتفسير مستوى الزيادة الطبيعية للسكان في المجتمع. ويتم التعبير عن هذه الظاهرة بعدة مؤشرات، أهمها معدل المواليد الخام[6]، ومعدل الخصوبة الكلية للمرأة. وفي ما يلي سيتم التفصيل فيهما لفهم دور هذه الظاهرة في تحديد مستوى الزيادة الطبيعية لدى القطريين.

6 معدل المواليد الخام، هو عدد المواليد الأحياء لكل ألف من السكان في سنة معينة.

✦ انخفاض معدل المواليد الخام

شهد هذا المعدل انخفاضًا من 13.6 مولودًا حيًّا لكل 1000 من السكان في قطر عام 2006 إلى نحو 10.2 عام 2018. أما بالنسبة إلى القطريين، فقد انخفض معدل المواليد الخام بوتيرة أقل من المستوى العام، حيث انخفض من 31.9 مولودًا حيًّا لكل ألف من السكان القطريين عام 2006 إلى 25.3 عام 2018[7]. ويبين الشكل (3) معدل المواليد الخام لدى السكان عمومًا، ولدى القطريين خلال الفترة 2006-2018.

الشكل (3)

معدل المواليد الخام خلال الفترة 2006-2018

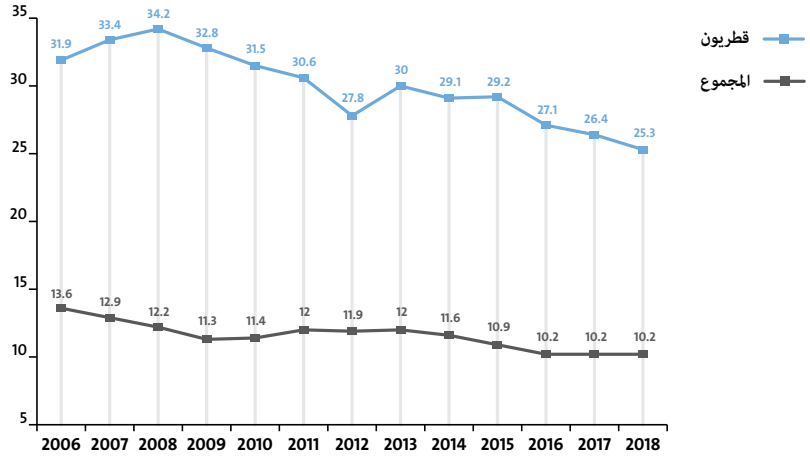

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، "المواليد والوفيات في دولة قطر 2018: عرض وتحليل" (كانون الأول/ ديسمبر 2019)، شوهد في 2020/8/7، في: https://bit.ly/3kIRe8i

✦ انخفاض معدل الخصوبة الكلية

يرتبط معدل الولادات في المجتمع بمعدلات الخصوبة، ولا سيما معدل الخصوبة الكلية[8]. وقد بدأ هذا المعدل يشهد انخفاضًا في الآونة الأخيرة، وكما يشير الشكل (4)، تراجع معدل الخصوبة الكلية بالنسبة إلى القطريات من 3.9 ولادات حية عام 2008 إلى 2.8 عام 2018[9].

7 جهاز التخطيط والإحصاء، "المواليد والوفيات في دولة قطر 2018: عرض وتحليل" (كانون الأول/ ديسمبر 2019)، شوهد في 2020/8/7، في: https://bit.ly/3kIRe8i

8 معدل الخصوبة الكلية هو متوسط عدد المواليد الأحياء الذين يمكن أن تنجبهم المرأة في حياتها.

9 جهاز التخطيط والإحصاء، "المواليد والوفيات في دولة قطر 2018".

الشكل (4)

معدل الخصوبة الكلية ومعدل الإحلال الإجمالي للقطريات في السنوات 2008 و2013 و2018

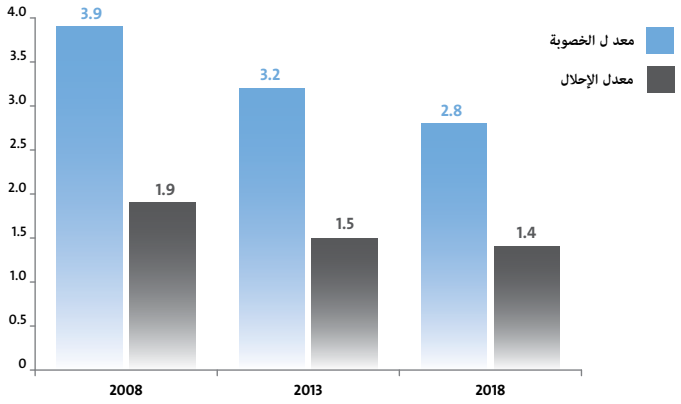

المصدر: المرجع نفسه.

وفي سياقٍ متصل، يشير الشكل (4) إلى أنّ معدل الإحلال الإجمالي[10]، قد انخفض بدوره من 1.9 بنت إلى 1.4 بنت خلال الفترة نفسها. ومن المعروف أنّ ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة وانخراطها في سوق العمل يؤديان إلى ارتفاع متوسط عمرها عند الإنجاب، ومن ثمّ إلى تراجع معدلات الخصوبة الكلية ومعدل الإحلال الإجمالي. كما تعود أسباب هذا الانخفاض إلى ارتفاع مستوى المعيشة، وأسلوب الحياة الحضرية، وإقبال المرأة المتزايد على التعليم والعمل، واتجاه الأجيال الشابة نحو تكوين الأسرة الصغيرة، إضافة إلى قدوم أعداد كبيرة من الوافدين العزاب، ولا سيما من الذكور خلال السنوات الأخيرة لتلبية احتياجات التنمية الطَّموح للدولة.

ب. الوفيات

قد لا يبالغ المرء حينما يؤكد الدور المهم لظاهرة الوفيات في تحديد مستوى الزيادة الطبيعية للسكان، فرغم أهمية ظاهرة الولادات في تحديد هذا المستوى، فإنّ الانخفاض المستمر في الوفيات يعدّ أيضًا سببًا رئيسًا في النمو الطبيعي للسكان. ويتمّ التعبير عن هذه الظاهرة بعدة مؤشرات، أهمها: معدل الوفيات الخام[11]، الذي يعطي صورةً عامة عن مستوى المعيشة والرفاه في المجتمع، إضافةً إلى أنه يسهم في معرفة التغير في الوضع الصحي لبلدٍ ما.

10 معدل الإحلال الإجمالي، هو متوسط ما تنجبه المرأة من الإناث خلال حياتها الإنجابية، وهو المقياس المستخدم لتقدير أمهات المستقبل.

11 معدل الوفيات الخام، هو العدد الإجمالي لحالات الوفاة خلال عام معين، منسوبًا إلى عدد السكان في العام نفسه، ومضروبًا في 1000.

وفي هذا السياق، نجحت دولة قطر خلال العقود الماضية في السيطرة على معظم الأمراض الفتاكة ومسبّباتها، الأمر الذي انعكس إيجابيًّا على قيم هذا المؤشر؛ إذ انخفض معدل الوفيات الخام في قطر من نحو 1.7 لكل 1000 من السكان عام 2006 إلى نحو 0.9 عام 2018[12]؛ كما يوضح الشكل (5).

الشكل (5)

معدل الوفيات الخام خلال الفترة 2006–2018

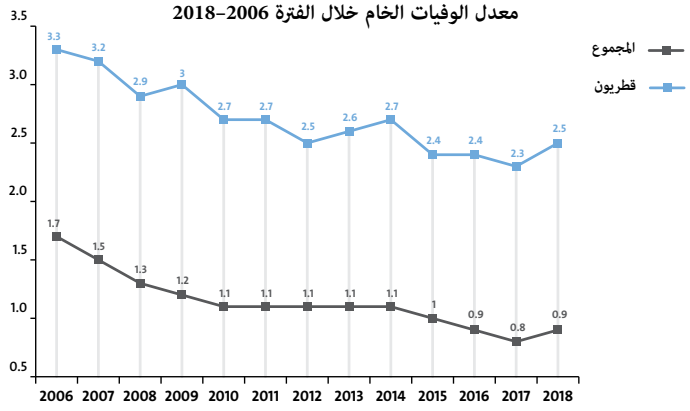

المصدر: المرجع نفسه.

ج. العمالة الوافدة

إذا كان الحراك الطبيعي للسكان (الولادات والوفيات) السبب اللازم لتفسير زيادة عدد السكان، فإن الحراك غير الطبيعي للسكان (العمالة الوافدة) هو السبب الكافي الذي يفسر هذه الزيادة في عدد السكان، وفي ما يلي نعرض خصائصها في دولة قطر.

✦ حجم العمالة الوافدة

بحسب مسح القوى العاملة بالعينة (الربع الثالث - 2019) لعام 2018 الصادر عن جهاز التخطيط والإحصاء، تزايد عدد السكان النشطين اقتصاديًا من 444133 عام 2004 إلى 2057219 عام 2019[13]، وذلك نتيجة للحاجة المتزايدة إلى العمالة التي تتطلّبها خطط التنمية الطموح للدولة. في حين ظلت نسبة القطريين نحو 5 في المئة من مجموع النشطين اقتصاديًا[14]، كما يبيّن الشكل (6) ذلك.

12 جهاز التخطيط والإحصاء، "المواليد والوفيات في دولة قطر 2018".

13 بحسب المسح المذكور، ارتفع عدد السكان النشطين اقتصاديًا في الربع الثالث من عام 2019 بنحو 6 آلاف فرد، بنسبة 0.3 في المئة، على أساس فصلي مقارنة بالربع الثاني من عام 2019، حيث زاد عدد السكان القطريين النشطين اقتصاديًا خلال الربع الثالث من عام 2019 قرابة 187 فردًا، بنسبة 0.2 في المئة على الربع الثاني من عام 2019، بينما ارتفع عدد الأفراد غير القطريين بنسبة 0.3 في المئة، مقارنة بالربع الثاني من عام 2019، ينظر: جهاز التخطيط والإحصاء، "مسح القوى العاملة بالعينة: الربع الثالث (يوليو - سبتمبر 2019)"، شوهد في 2020/8/7، في: https://bit.ly/2DX9B8g

14 المرجع نفسه.

الشكل (6)

النسبة المئوية للنشطين اقتصاديًا بحسب النوع والجنسية لعام 2019

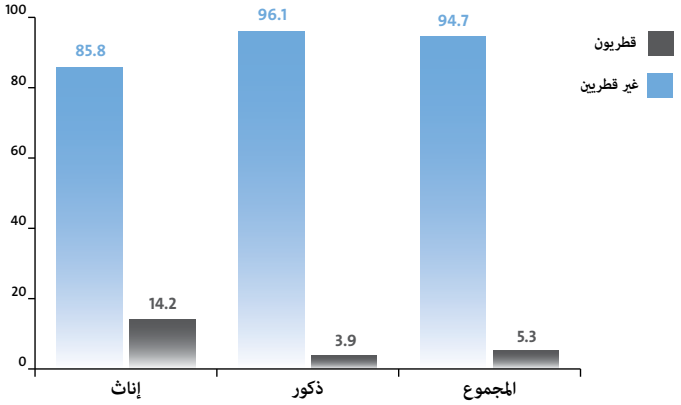

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، "مسح القوى العاملة بالعينة: الربع الثالث (يوليو - سبتمبر 2019)"، شوهد في 2020/8/7، في: https://bit.ly/2DX9B8g

✦ ارتفاع نسبة العمالة الماهرة والعالية المهارة

يشير الشكل (7) إلى أنّ نسبة العمالة العالية المهارة (المشرعون وموظفو الإدارة العليا والمديرون، والاختصاصيون، والفنيون والاختصاصيون المساعدون)، والعمالة الماهرة (الكتبة، والعاملون في الخدمات والباعة في المحلات التجارية والأسواق، والعمال المهرة في الزراعة وصيد الأسماك) ارتفعت من 23 في المئة عام 2010 من مجموع العاملين غير القطريين إلى 31 في المئة عام 2018، ومن 28 في المئة إلى 34 في المئة من مجموع العاملين القطريين وغير القطريين[15].

من خلال عرضنا السابق لدور كل واحد من عناصر الزيادة السكانية الكبيرة الحاصلة في دولة قطر، نستنتج أنّ معدلات الولادة والوفيات هي العناصر الأساسية المفسرة لزيادة عدد السكان في بلدٍ ما؛ إذ كلما زادت الولادات وانخفضت الوفيات زاد عدد السكان، وهو ما يطلق عليه بالزيادة الطبيعية للسكان. غير أنّ هذه العناصر لم تؤدِّ دورًا حاسمًا في زيادة عدد سكان دولة قطر، فرغم تراجع معدلات الوفيات فيها بصورة ملحوظة نتيجة التحسن الكبير الحاصل في الوضع الصحي والسيطرة على معظم الأمراض الفتاكة، فإن معدلات الولادات والخصوبة في تراجع مستمر، وذلك نتيجة للعوامل المشار إليها سابقًا.

15 جهاز التخطيط والإحصاء، "الباب الأول: الإحصاءات السكانية والاجتماعية"، شوهد في 2020/8/7، في: https://bit.ly/3alTptx؛ "مسح القوى العاملة بالعينة 2018"، شوهد في 2020/8/7، في: https://bit.ly/3fR1iYV

الشكل (7)

التوزع النسبي للعمالة العالية المهارة والماهرة بحسب الجنسية في عامي 2010 و2018

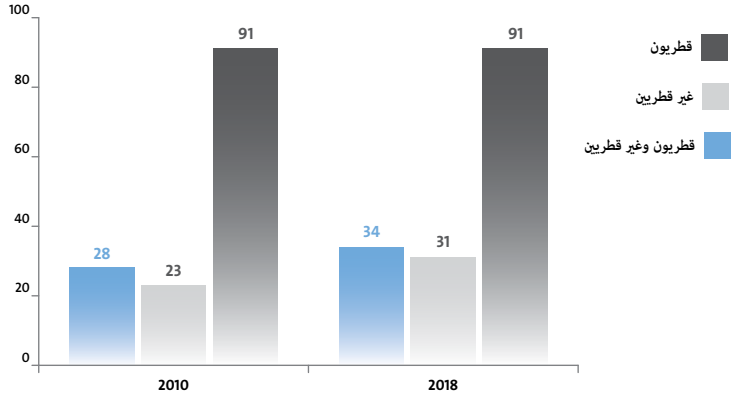

المصدر: تم احتساب النسب استنادًا إلى بيانات جهاز التخطيط والإحصاء بدولة قطر، ينظر: جهاز التخطيط والإحصاء، "الباب الأول: الإحصاءات السكانية والاجتماعية"، شوهد في 2020/8/7، في: https://bit.ly/3alTptx؛ جهاز التخطيط والإحصاء، "مسح القوى العاملة بالعينة 2018"، شوهد في 2020/8/7، في: https://bit.ly/3fR1iYV

كما نستخلص أنّ العامل الحاسم في الزيادة السكانية الحاصلة في دولة قطر هو تدفق أعداد كبيرة من العمالة الوافدة للعمل فيها؛ إذ لا يمكن تفسير تضاعف عدد سكان قطر في نحو خمسة عقود 25 مرةً، تقريبًا، بعناصر الزيادة الطبيعية فقط، بل أولًا، وقبل كل شيء، بالحراك غير الطبيعي المذكور؛ فـ "قد حدث تدفق تيار من الهجرة الوافدة للعمل عشية اكتشاف النفط وبدْء إنتاجه بكميات ضخمة منذ عدة عقود؛ وتصاعد حجم هذا التيار وتنوعت مصادره بصورة كبيرة بدايةً من منتصف سبعينيات القرن العشرين، عندما بدأت عمليات التنمية الشاملة بسبب الطفرة المالية. ونتيجةً للحركة الاقتصادية والعمرانية والإنشائية للبنية التحتية والمشاريع الإنتاجية في مختلف القطاعات، احتاجت دولة قطر إلى مزيد من العمالة وخاصة العمالة غير العربية"[16].

3. الآثار الناجمة عن الزيادة السكانية

تركت الزيادة السكانية الكبيرة في دولة قطر الناجمة، بالدرجة الأولى، عن استقدام أعداد ضخمة من العمالة الوافدة آثارًا مختلفة، نجملها في ما يلي:

16 نظام عبد الكريم الشافعي، "تطور الأحجام السكانية والقوى العاملة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين"، **عمران**، مج 4، العدد 16 (ربيع 2016)، ص 103.

أ. آثار إيجابية

أدّت العمالة الوافدة دورًا مهمًا في النهضة التنموية الشاملة التي شهدها البلد، ولا يزال يشهدها؛ وذلك لأنّ نحو 85 في المئة من سكان الدولة هم من القوة الإنتاجية للسكان، أي الفئة العمرية النشطة اقتصاديًا (ما بين 15 و64 عامًا) التي تتشكل في معظمها من العمالة الوافدة[17].

وقد تأكد الدور الإيجابي للعمالة الوافدة، ومعها العمالة الوطنية، من خلال تحقيق إنجازات متعددة، وفي شتى المجالات، غيّرت من واقع الدولة، وساهمت في دخولها عهد الحداثة الاقتصادية والعمرانية من جهة، وارتقاء مكانتها بين الأمم من خلال تحقيق معدلات مرتفعة في التنمية البشرية من جهة أخرى.

ومن أكثر المؤشرات استخدامًا لقياس مستوى التنمية التي تحققت في دولة ما مقارنةً بدولة أخرى: العمر المتوقع عند الولادة، ومتوسط سنوات الدراسة، ونصيب الفرد من الدخل القومي. وهو ما سنحاول فيما يلي معرفته بالنسبة إلى دولة قطر.

- **العمر المتوقع عند الولادة**

يرتبط العمر المتوقع عند الولادة ارتباطًا وثيقًا بأنماط الوفيات السائدة، فكلما انخفضت معدلات الوفيات وتحسنت الحالة الصحية في المجتمع، ارتفع العمر المتوقع عند الولادة. فبحسب التقديرات الواردة في تقارير التنمية البشرية الصادرة عن الأمم المتحدة في أعوام مختلفة، ارتفع العمر المتوقع عند الولادة في قطر من 71.9 سنة عام 1998، إلى 75.5 سنة عام 2007، ثم إلى 80.1 سنة عام 2018.

- **متوسط سنوات الدراسة وعددها المتوقع**

لعل من بين أهم نتائج رعاية الدولة لقطاع التعليم في السنوات الأخيرة هو الارتفاع المتواصل في العدد المتوقع لسنوات الدراسة ولمتوسط سنوات الدراسة في السنوات الأخيرة.

- **نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي**

بحسب **تقرير التنمية البشرية لعام 2019**، سجّل نصيب الفرد في دولة قطر من إجمالي الدخل القومي 110489 دولارًا أميركيًا عام 2018[18]. ويوضح الجدول (1) الإنجاز التنموي الذي حققته دولة قطر مقارنةً بأول وآخر دولةٍ مصنّفة في التقرير.

17 جهاز التخطيط والإحصاء بدولة قطر، "التعدادات، نشرة الإحصاءات السكانية" (نيسان/ أبريل 2018).

18 *Human Development Report 2019*, p. 300.

الجدول (1)

مؤشر التنمية البشرية وعناصره لعام 2018 لدولة قطر

الترتيب بحسب مؤشر التنمية البشرية	الدولة	قيمة مؤشر التنمية البشرية	عناصر المؤشر لعام 2018			
			العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)	متوسط سنوات الدراسة	العدد المتوقع لسنوات الدراسة	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بمعادل القوة الشرائية بالدولار 2011)
1	النرويج	0.954	82.3	12.6	18.1	68.059
41	**قطر**	**0.848**	**80.1**	**9.7**	**12.2**	**110.489**
189	النيجر	0.377	62.0	2.0	6.5	912

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام 2019: ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر: أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين** (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2019)، ص 300-303.

ب. آثار سلبية

لم تترك الزيادة السكانية الكبيرة في دولة قطر، الناجمة على نحو أساسي عن تدفق العمالة الوافدة بأعداد كبيرة كما أوضحنا سابقًا، آثارًا إيجابية فقط، بل تركت أيضًا آثارًا سلبية تمثلت أولًا، وقبل كل شيء، بالخلل الذي أصاب التركيبة السكانية للمجتمع القطري، ما نتج منه عدة اختلالات، من بينها ما يلي:

- **تضخم فئات أعمار العمل**

هناك اختلال واضح في التركيبة العمرية لسكان دولة قطر، يبينه الشكل (8) الذي يشير إلى تضخم فئة أعمار العمل (15-64 عامًا)، التي بلغت نسبتها نحو 85 في المئة، وهي نسبة عالية جدًّا مقارنة بمثيلتها لدى السكان القطريين التي لم تتجاوز 58.7 في المئة[19].

من خلال ما تقدّم، نخلص إلى الحديث عما يسمى "معدل الإعالة العمرية"، أي نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 عامًا وتزيد على 65 عامًا إلى عدد السكان الذين هم في سن العمل (15-64 عامًا). فبحسب آخر الإحصاءات، بلغت نسبة الإعالة العمرية العامة في قطر عام 2018 نحو 17.8 في المئة[20].

19 جهاز التخطيط والإحصاء، "التعدادات، نشرة الإحصاءات السكانية" (نيسان/ أبريل 2018).

20 جهاز التخطيط والإحصاء، "المرأة والرجل في دولة قطر، صورة إحصائية" (كانون الأول/ ديسمبر 2018).

الشكل (8)

الفئات العمرية لسكان دولة قطر بحسب السنوات

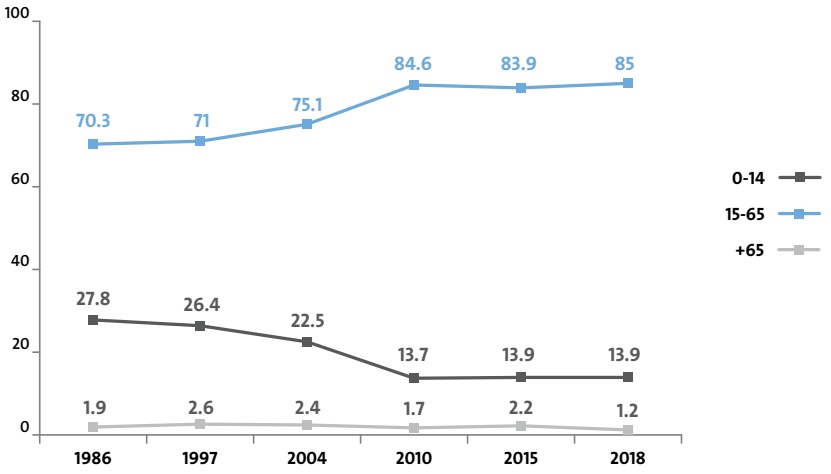

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، "التعدادات، نشرة الإحصاءات السكانية" (2019).

الشكل (9)

نسبة الإعالة في قطر خلال الفترة 2010-2018

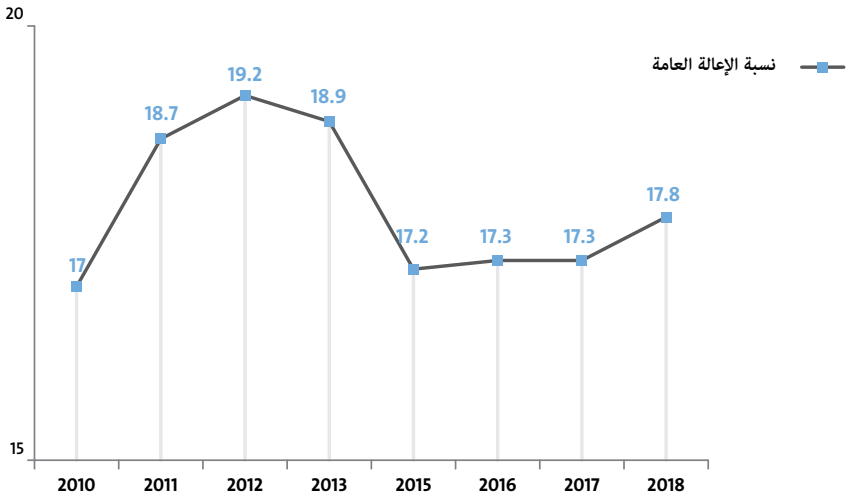

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، "المرأة والرجل في دولة قطر، صورة إحصائية" (كانون الأول/ ديسمبر 2018).

وبذلك، تعد نسبة الإعالة العمرية في قطر من أكثر نسب الإعالة انخفاضًا في بلدان ومناطق العالم المختلفة[21]، كما هو موضح في الشكل (9).

في هذا السياق، لا بد من تأكيد أن السبب الحقيقي لانخفاض معدل الإعالة العمرية ليس مردّه انخفاض معدلات الخصوبة، ولا تناقص أعداد كبار السن (65 سنة فأكثر)، بل تدفق أعداد كبيرة من العمالة الوافدة التي يتألف معظم أفرادها من الفئات العمرية (15-64 سنة)، وهي الفئات العمرية القادرة على العمل.

✦ نسبة النوع أعلى من المعدلات الطبيعية

هناك اختلال في التركيبة السكانية إجمالًا، يتمثل بعدم التوازن في نسبة النوع التي بلغت عام 2018 نحو 288؛ أي إنه مقابل كل 100 أنثى هناك نحو 288 ذكرًا[22]، وهي نسبة عالية جدًّا تزيد على مثيلتها لدى السكان القطريين بقرابة ثلاثة أضعاف، كما يبين الشكل (10).

الشكل (10)

نسبة النوع (الذكور لكل مئة أنثى) بحسب الجنسية لعام 2018

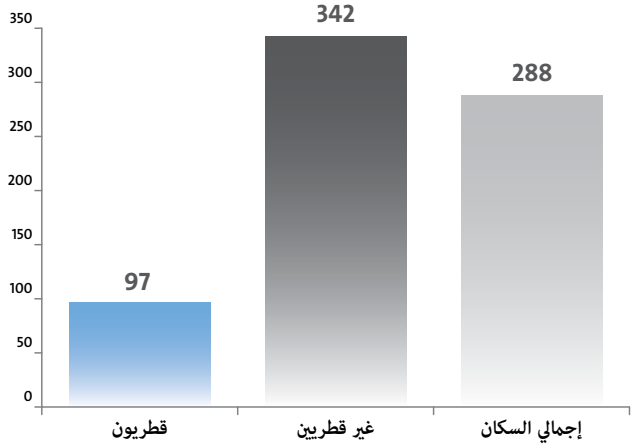

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، "الإحصاءات السكانية والاجتماعية" (2019).

21 يعدّ انخفاض معدل الإعالة بوجه عام مؤشرًا إيجابيًا، لكن في حالة دول الخليج العربية، ومنها دولة قطر، لا ينخفض المعدل نتيجةً لارتفاع معدلات المشاركة الاقتصادية للمواطنين، بل بسبب زيادة نسبة الوافدين في أعمار العمل؛ ما يجعل هذا المؤشر سلبيًا نظرًا إلى اعتماد اقتصاد الدولة على غير المواطنين بالدرجة الأولى.

22 جهاز التخطيط والإحصاء، "الإحصاءات السكانية والاجتماعية" (2019).

- **ارتفاع نسبة العزوبة**

نظرًا إلى متطلبات التنمية السريعة والعمل في المشروعات التنموية التي تحتاج إليها الدولة، زاد الطلب على استقدام العمالة في السنوات الأخيرة التي يتركز أغلبها في المشروعات الإنشائية، الأمر الذي دعا الشركات إلى استخدام عمالة شابة، وبأقل التكاليف، إذ إن جلهم إما من العزاب (الذين لم يسبق لهم الزواج)، وإما من المتزوجين الذين تركوا أفراد أسرهم في بلدانهم الأصلية.

مما سبق، يتضح - من دون شك - أن الزيادة السكانية الكبيرة في دولة قطر ساهمت، إلى حد بعيد، في خلق خلل عميق في التركيبة السكانية للدولة، أدى بدوره إلى تداعيات مختلفة.

ج. آثار اقتصادية

تُحوّل العمالة الوافدة مليارات الدولارات كل عام إلى بلدانها؛ إذ ارتفعت هذه التحويلات من 10 مليارات و255 مليون دولار أميركي في عام 2012 إلى 12 مليار و700 مليون دولار في عام 2017، كما يوضح الشكل (11).

من المفترض أنّ التحويلات النقدية إلى الخارج تؤثر سلبيًّا في ميزان المدفوعات، وتحرم الاقتصاد من الانتفاع من هذه الأموال التي كان في الإمكان ضخها في الاقتصاد الوطني وتوليد قيمة مضافة.

الشكل (11)

تحويلات العمالة الوافدة بحسب السنوات (بآلاف الدولارات)

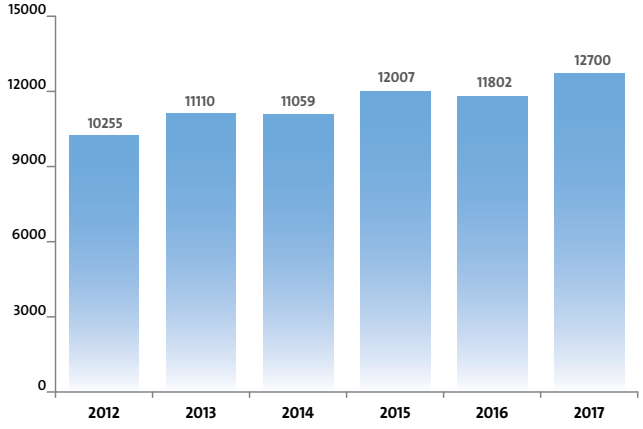

المصدر: مصرف قطر المركزي، قطاع استقرار النظام المالي والإحصاء، **التقرير السنوي الأربعون** (الدوحة: 2016)، شوهد في 2020/8/7، في: https://bit.ly/2PEesOq؛ مصرف قطر المركزي، قطاع استقرار النظام المالي والإحصاء، **التقرير السنوي الثالث والأربعون** (الدوحة: 2019)، شوهد في 2020/8/7، في: https://bit.ly/35YrNKI

د. آثار اجتماعية - ثقافية

✦ تهديد الهوية الثقافية

يمكن أن يكون التنوع الثقافي الذي تمتاز به دولة قطر مصدر غنى للشخصية الثقافية القطرية، غير أنّ الانطباع الأولي القائم على استقراء الواقع يدفع إلى الخشية من أن يؤثر هذا التنوع الثقافي في الهوية العربية الإسلامية للمجتمع القطري، لا سيما مع التراجع الحاصل في استخدام مفردات اللغة العربية للتعبير عن الذات في الكثير من مناحي الحياة اليومية لأفراد الأسرة القطرية.

✦ التأثير السلبي في العادات والتقاليد

لم تنعكس آثار الخلل الحاصل في التركيبة السكانية سلبيًّا في اللغة العربية فحسب، بل تعدّتها إلى القيم والعادات والتقاليد، المستمدة من التراث العربي الإسلامي، التي أدت دورًا كبيرًا في صون الأمن الثقافي للمجتمع القطري وحمايته. ومن تجليات الآثار السلبية للخلل الحاصل في تركيبة المجتمع القطري السكانية حقيقة أن العمالة الوافدة، ولا سيما العمالة المنزلية، قد دخلت إلى بيوت القطريين وجلبت معها قيمها وعاداتها وتقاليدها وممارساتها التي يخشى أن تؤثر سلبيًّا في العادات والتقاليد القطرية، وفي كل تفاصيل الحياة اليومية بالنسبة إلى الفرد والأسرة والمجتمع.

✦ تراجع دور الأسرة الاجتماعي

أدى تنازل أرباب بعض الأسر القطرية عن وظيفة التنشئة الاجتماعية لصالح المربيات الأجنبيات إلى تشوهات في التركيبة النفسية للأطفال، وإلى تراجع في قيم العمل وإذكاء الروح الاتكالية، إضافة إلى بعض الانحرافات والممارسات غير المنضبطة[23] التي لا تتوافق إطلاقًا مع أصالة المجتمع القطري وهويته العربية الإسلامية.

هـ. آثار أمنية

تفيد الإحصاءات أن عدد القضايا (قضايا المرور، والاحتيال، والسرقة، وإصدار شيكات من دون رصيد، وقضايا جرائم الحاسب الآلي، وقضايا الخمور والقمار ... إلخ) المرفوعة في محاكم الدولة قد ارتفع من 39810 قضايا عام 2014 إلى 49201 من القضايا عام 2017 لكل مئة ألف من السكان، كما هو مبيّن في الشكل (12).

23 أشارت دراسة أجرتها عام 2006 بتول محي الدين خليفة، أستاذة الصحة النفسية المساعدة في كلية التربية بجامعة قطر، إلى أن 41.3 في المئة من الخادمات يقمن بمعاقبة الأطفال بنسب متفاوتة عند إزعاج الطفل لهنّ أثناء قيامهنّ بالخدمة المنزلية، وأن أساليب العقاب الذي تستخدمه الخادمات (المربيات) تراوح ما بين ضرب الطفل (3.5% في المئة)، أو تهديده، أو حرمانه من شيء يحبه (14.2 في المئة)، أو يقمن بإخباره بأن هناك "جنّية" ستعمل له أشياء لا يحبها إذا ما أزعجهن (15.7 في المئة)، أو يلجأن إلى استخدام الدواء لتنويم الأطفال (1.2 في المئة)، أو يصرخن على الطفل كي يأوي إلى الفراش (6.8 في المئة)، أو يدفعنه إلى النوم وهو مكره (27.5 في المئة)، ينظر: بتول محي الدين خليفة، **الاتجاهات نحو الخادمات (المربيات) وأثره على أساليب التنشئة الأسرية والتوافق النفسي للأبناء بدولة قطر (دراسة تحليلية تشخيصية)** (الدوحة: المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، 2006).

الشكل (12)

عدد القضايا المسجلة لكل مئة ألف من السكان في دولة قطر خلال الفترة 2014-2017

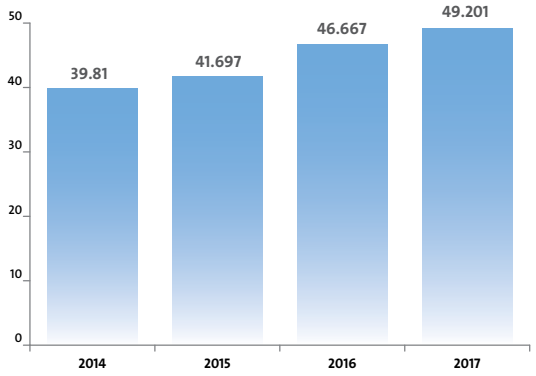

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى: جهاز التخطيط والإحصاء، "الفصل السابع: خدمات الأمن والقضاء" (2017)، شوهد في 2020/8/7، في: https://bit.ly/2PDYlAy

ولا يؤثّر ارتفاع عدد القضايا المذكورة وغيرها من السلوكيات المخلة بالأمن في الاستقرار في الدولة فحسب، بل يخلق، أيضًا، تعقيدات أمنية كبيرة للجهات المعنية، ويكلف خزينة الدولة أموالًا طائلة كي تتمكن من ضبط ومتابعة وملاحقة المخلين بالنظام العام في ظل وجود عدد كبير من الجاليات الأجنبية.

و. آثار بيئية

تترافق زيادة السكان مع تحديات بيئية جمة تلقي بظلالها على مختلف مجالات الحياة؛ الأمر الذي يحتاج إلى بذل المزيد من الجهود الهادفة إلى تحسين جودة حياة الناس من خلال تلبية احتياجاتهم المتنامية، شرط عدم إلحاق الأذى بمحيطهم الطبيعي الذي يزودهم بمقومات وجودهم الأساسية.

ثانيًا: خلاصات الدراسة الميدانية بشأن واقع اختلال التركيبة السكانية في دولة قطر

وفق دراسة ميدانية لنا[24]، أمكننا استخلاص خمسة محاور رئيسة لاستشعار المستجيبين في الدراسة لإشكالات اختلال التركيبة السكانية في دولة قطر.

24 من أجل تفاصيل الدراسة، ينظر: المري.

1. العمالة الوافدة بين حتمية التنمية والحاجة إلى ضبط اختلال التركيبة السكانية

أكدت إجابات المستجيبين في العديد من الأسئلة الجدل الأكاديمي والسياساتي حول أهمية العمالة الوافدة بوصفها مقومًا رئيسًا في دولة قطر لمجالات التنمية على كافة الصُّعد، وبين ما أفرزته من خلل هيكلي في التركيبة السكانية، وهو ما يحتاج إلى معالجات متعددة.

راوحت إجابات المستجيبين حول النسبة المثلى للوافدين من عدد السكان؛ فهناك من قلَّل من أهمية هذه النسب ورأى أنها ستتغير مستقبلًا بعد انتهاء المشروعات الإنشائية الكبرى، وأن التركيز يجب أن يكون على زيادة نسب الخصوبة عند القطريات. وهناك من اعتبر أن النسبة المئوية المقبولة للوافدين يجب ألا تزيد على 30 في المئة من إجمالي السكان. وبين هذا وذاك، راوحت إجابات المستجيبين حول نسب العمالة الوطنية المقبولة بين 50-65 في المئة من إجمالي عدد السكان.

وفي ما يلي نجمل تحليل إجابات المستجيبين المتعلقة بآليات تصحيح اختلال التركيبة السكانية وزيادة عدد القطريين وضوابط ترشيد العمالة الوافدة باحتياجات التنمية:

أ. منظومة مؤسسة الزواج والأسرة ونسب الخصوبة بين القطريين

شغلت مسألة تراجع نسب الزواج ومعدلات الخصوبة بين القطريين، جانبًا كبيرًا من اهتمام المستجيبين، وتعددت توصياتهم في هذا الصدد ما بين ضرورة رفع مستويات الإنجاب عن طريق حوافز تشجيعية للإنجاب وتخصيص رواتب رمزية للأبناء، وتحفيز الشباب على الزواج وتفعيل صندوق الزواج، والتوعية المجتمعية بخطورة تأخر سنّ الزواج وارتفاع نسب العزوبة والعنوسة، وضرورة تقليل تكاليف الزواج ومعالجة المغالاة في المهور وتكاليف الأعراس، وكذلك تقديم حزمة من سياسات التوازن بين العمل والأسرة؛ مثل توفير دور حضانة بأماكن العمل، وزيادة إجازات الأمومة، وذلك لدعم المرأة في القيام بدورها الإنجابي والتربوي.

ب. مراجعة وتحديث التشريعات والقوانين القائمة

أبدى كذلك العديد من المستجيبين اهتمامًا بضرورة العمل على مراجعة التشريعات المتعلقة بالعمل، والنظر في إمكانية تعديل بعض الأُطر القانونية بإقامة الوافدين وتجنيس مواليد قطر وأبناء القطريات باعتبارها إحدى آليات معالجة اختلال التركيبة السكانية. فعلى سبيل المثال، أورد عدد من المستجيبين ما يلي: "منح الإقامة الدائمة ثم الجنسية القطرية لفئات معينة مثل مواليد قطر، والمتخصصين والخبراء الذين تحتاج إليهم الدولة، ولا سيما من الجنسيات العربية التي تتلاءم ثقافاتها مع ثقافة المجتمع

القطري"، "تشجيع زواج القطريين وتوطين عدد من الوافدين الذين قدموا خدمات مشهودة وزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل".

ج. معالجة الخلل في بنية العمل

أوردت إجابات المستجيبين العديد من الآليات التي يمكن للدولة والجهات المعنية النظر إليها لمعالجة الخلل في بنية العمل، حيث يتركز القطريون في القطاع العام، في حين أن هناك شبه اعتمادية كلية في القطاع الخاص على العمالة الوافدة. وضمن روافد الخلل في بنية العمل كذلك النسب الكبيرة للعمالة غير الماهرة من إجمالي قوة العمل في قطر. ويمكن اقتباس بعض من إجابات المستجيبين في هذا الصدد على النحو التالي: "الحد من استخدام العمالة والتخلص من العمالة الفائضة، فضلًا عن إرساء قاعدة لتوزيع متوازن للجنسيات في مختلف المؤسسات بالدولة والقطاع الخاص"، "تعزيز دور الكوادر الوطنية، وتنمية رأس المال البشري القطري الذي يتكون منه المجتمع لتحقيق التنمية"، "التحقق من الاحتياجات الفعلية من العمالة، وتغليظ العقوبات على الشركات غير الملتزمة، وتصنيف العمالة الوافدة: إلى هامشية جدًّا، هامشية، شبه ماهرة، ماهرة، ماهرة جدًّا، وذلك بهدف تحديد مدى إمكانية إحلال العمالة الوطنية"، "تشجيع القطريين على العمل في بعض القطاعات التي يستنكفون عن العمل فيها في الوقت الحاضر"، "تقنين نوعيات العمالة الوافدة التي يتم استقدامها من الخارج وقصرها على المهن الفنية التخصصية، وتعزيز سوق العمل من العمالة الوطنية"، "إقرار القوانين المتعلقة بعمل القطريين في القطاع الخاص وضبط عملية الاستقدام وتشجيع استخدام التكنولوجيا".

2. جدلية الحفاظ على الهوية الوطنية واستيعاب تعددية الثقافات

رأى عدد من المستجيبين أن الخلل في التركيبة السكانية بدأ يظهر جليًّا في المجتمع، كتأثر الثقافة المحلية والهوية الوطنية بثقافات أخرى، موضحين أن المخاطر الثقافية الناتجة من ذلك الخلل تتمثل في التأثير السلبي لثقافات الوافدين في الثقافة المحلية، وتأثير ذلك في الأطفال والنشء، وتأثر اللغة العربية ببعض الكلمات والألفاظ الآسيوية على سبيل المثال لا الحصر، لأن الهوية الثقافية هي التي تؤكد الخصوصية وتحمي الإرث الثقافي التاريخي لتحديد معالم الشخصية القطرية. وكذلك التشديد على ضرورة تقوية الرصيد الثقافي الوطني من خلال تربية المجتمع على التقاليد والعادات والثقافة الوطنية من جهة، وزيادة نسبة الوافدين العرب من الدول التي تقيم معها قطر علاقات مودة وصداقة من جهة أخرى.

وذلك يسري حتى على الوظائف والأعمال اليدوية الدنيا؛ حيث شدد أحد المستجيبين على "بث روح الأصالة الإسلامية في المناهج الدراسية، وتنظيم الفعاليات التي تركز على أهمية التواصل بين الثقافات المختلفة" في حين شدد آخرون على "بناء الشخصية والهوية القطرية الحقيقية إعلاميًّا، وتعزيز التواصل

بين الثقافات بالدورات التدريبية والندوات التثقيفية"، وثمة مَن رأى أنه ينبغي "تشجيع الوافدين على حضور الفعاليات الثقافية المختلفة ذات الطابع العربي الإسلامي عبر الدعوات المجانية لمثل هذه الفعاليات، وفي المقابل تشجيع القطريين على حضور الفعاليات الثقافية لمختلف الجنسيات".

3. الاستعانة بالعمالة الماهرة والحد من العمالة الفائضة ضمن مقتضيات التحول إلى اقتصاد المعرفة

يقترح المستجيبون ضرورة الاعتماد على العمالة الماهرة من خلال توجهات الاقتصاد الرقمي التي تستدعي إجراءات لاستقطاب عمالة عالية المهارة واتباع سياسة توظيف تشمل أبعاد رأس المال البشري، واستبعاد العمالة غير المهمة وغير الضرورية في الأعمال الإنشائية والصناعية، من خلال خضوع العمالة الموجودة لتدريب مهاري وعمل اختبارات اجتياز للحصول على الأفضل منها.

ومنهم من يرى أنّ التنوع في التركيبة السكانية لا يمثل ذلك الخطر، خاصة أن هذا الأمر لا يعني دولة قطر فقط، بل أغلب الدول، ولكن قد تكون الاستعانة بجنسية بعينها هي الأمر الذي يمثل خطرًا على التركيبة السكانية. لذا، يرون أن التنوع ظاهرة صحية على أغلب تقدير، ويجب الاستفادة من أصحاب الخبرات والمهارات، ومن تأثيرها اجتماعيًا؛ إذ قال عدد منهم إن العمالة لا تؤثر في الحياة الاجتماعية، بل هي التي تتأثر بنمط الحياة القطري المحصن بالدين والعادات والتقاليد، ولكن من المهم أن يتعرف كل من يدخل أرض الدولة إلى عادات وتقاليد الدولة حتى لا يخرج عن سياقها. فهنا، نوجز اقتباسات لبعض الآراء حول هذه المسألة: "العمالة الفائضة يجب ترتيب أوضاعها قانونيًا، وإذا انتفت الحاجة إليها يمكن إعادتها إلى بلدانها، أما العمالة المنزلية فيمكن إلزام المُستخدمين بأقل عدد"، "تشجيع العمل في القطاعات الخدمية والحرفية التي تتميز بها العمالة الوافدة، وتحقيق شروط الأمن الإنساني وحفظ حقوق الإنسان وفقًا للاتفاقيات الدولية التي صدّقت عليها الدولة"، "حث المجتمع على مراعاة الدقة في الاحتياجات من اليد العاملة المنزلية ونهج سلوك عقلاني لترشيد قدوم هذه العمالة، ومنح امتيازات للعمالة الماهرة مثل (توفير إقامة دائمة في البلد، إمكانية امتلاكهم عقارًا أو سكنًا ... إلخ)"، "الحد من المشاريع التي تحتاج إلى عمالة يدوية وعمالة غير ماهرة، والتشدد في الاستقدام بحيث يتم التأكد من مهارات المستقدمين، والاحتفاظ بالوافدين الموجودين بالفعل في الدولة من أصحاب المهارات المناسبة".

4. المنظومة الثقافية لتنميط نظرة المجتمع إلى العمل المهني والقطاع الخاص: هل من سبيل إلى تغيير التعليم؟

نظرًا إلى أهمية التعليم في التنمية، باعتباره إحدى الدعائم الأساسية للتنمية والتقدم، إضافةً إلى صلة التحصيل التعليمي الوثيقة بالتفاوتات بين البلدان في مستويات الخصوبة والوفيات، ودوره الرئيس في

التحول المطلوب إلى مجتمع أكثر توازنًا، وبالتنسيق مع مبادرات الحكومة ومبادرات المجتمع المدني والقطاع الخاص؛ إذ في استطاعته صياغة القيم ووجهات النظر، والمساهمة أيضًا في تنمية وتطوير المهارات والمفاهيم والآليات التي يمكن أن تستخدم في بناء مجتمع سليم، من خلال تغيير اتجاهات القطريين نحو العمل المهني، وتعزيز قيم احترام جميع أنواع العمل بما فيها العمل في القطاع الخاص والأعمال المهنية، فإن جل المستجيبين يشددون على ضرورة إعطاء التعليم الأولوية التي يستحقها؛ من أجل تثقيف الأجيال، وتوسيع مداركهم، وتنويع هواياتهم، وتحقيق التوعية لدعم ثقافة القطريين، انطلاقًا من المدارس والجامعات والنوادي ووسائل الإعلام الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي. ويؤكد المستجيبون أن الدراسات الحديثة قد بيّنت العائد الاجتماعي للتعليم؛ إذ إن هناك علاقة إيجابية مهمة بين التعليم والنمو الاقتصادي. فمن المستجيبين من شدد على "تبنّي برامج توعوية تُعلي من قيمة العمل المهني واليدوي، والاهتمام بالتعليم المهني وإعطاء حوافز للالتحاق به"، في حين شدد آخرون على "غرس الواجب الوطني في نفوس الشباب تجاه العمل المهني وإبراز أهمية هذا العمل، وإصدار أو تعديل تشريعات قائمة تضمن حقوق الموظف في القطاع المهني والخاص؛ مثل التقاعد، والضمان الصحي، وغيرهما"، واقترح آخرون "الاهتمام بتغيير ثقافة الطلاب والمعلمين، والترويج للقيم المطلوبة كاحترام جميع أنواع العمل، ونبذ العادات القديمة".

5. أدوار الأطر الاستراتيجية والسياساتية الوطنية في معالجة اختلال التركيبة السكانية

أشار المستجيبون إلى أن مشروعات التنمية التي تنفذها دولة قطر في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية تحتاج إلى مزيد من العمالة، الأمر الذي أطال فترة معالجة الاختلال الحاصل في التركيبة السكانية، مضيفين أن من المهم وضع استراتيجية طويلة المدى لمعالجة المشكلة من جذورها، من خلال الارتكاز على مجموعة من المحاور الأساسية، يأتي على رأسها إصلاح سوق العمل، وتشجيع معدل النمو الطبيعي للسكان من المواطنين، منوهين بأن مشكلة عدم التوازن في التركيبة السكانية تهدد بمشكلات اجتماعية لا حصر لها، خاصة أن الاختلال يكون أيضًا في التركيب النوعي والعمري للسكان، ذلك أنّ غالبية سكان الدولة من الرجال، ومن فئة الشباب تحديدًا، مؤكدين أن دولة قطر، مثلها مثل باقي دول الخليج، تستعين بالقوى العاملة الوافدة؛ لأن العمالة الوطنية اللازمة لا تكفي لإنجاز المشروعات التنموية.

وبالنظر إلى الدور المهم للاستراتيجيات والخطط التنموية في عملية إصلاح الخلل الحاصل في التركيبة السكانية، نورد عددًا من اقتباسات المستجيبين. وفي هذا السياق منهم من ذكر أنّ "الاعتماد على نمط تنموي متوازن يتسم بالتنوع الاقتصادي، والاعتماد على العمالة الماهرة والتكنولوجيا الحديثة في دورتها

الإنتاجية، وصولًا إلى اقتصاد وطني قائم على المعرفة، يوفران فرصًا للمواطنين، ويلبيان احتياجاتهم التنموية"، بينما قال آخرون: "يجب أن يتبع السياسة خطط تنفيذية تحدد الجهات المسؤولة عن تنفيذ كل برنامج ومشروع وتدمج في خططها التنفيذية"، "زيادة عدد المواطنين، ودعم التوجه نحو اقتصاد المعرفة، والحد من استقدام العمالة، والتخلص من العمالة الفائضة"، "إدراج برامج منذ المرحلة الابتدائية للمهن اليدوية، حتى يصبح العمل لدى الناشئة شيئًا مقدسًا بغض النظر عن طبيعته"، "التوازن بين المواطنين والعمالة الوافدة والاهتمام بالنمو الحضري، وبتنمية قدرات الشباب من خلال التعليم والتدريب، وتحسين مستوى الصحة العامة والصحة الإنجابية، ودمج كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع".

وفي الحصيلة، يمكن القول إنّ اختلال التركيبة السكانية موجود منذ فترة طويلة، وهو مشكلة تعانيها معظم الدول المتطورة ذات النمو السريع، لأنها تقوم على مشاريع ضخمة تحتاج إلى أيدٍ عاملة للمساهمة في إنجازها وإتمامها. وهذه الدول المتقدمة التي لديها طفرة عمرانية وتسير على خطى التنمية المستقبلية، وليس لها كوادر وطنية كافية، يتحتم عليها الاستعانة بقوى بشرية عاملة في مختلف المهن والتخصصات ومختلف الجنسيات من الوافدين، ومن هذا المنطلق بدأت تظهر ملامح اختلال التركيبة السكانية في أغلب الدول المستقبلة للعمالة الوافدة.

ولمعالجة هذا الاختلال، يتحتّم وضع خطط وسياسات محدّدة تهدف إلى زيادة معدلات النمو الطبيعي للمواطنين، أو المحافظة عليها على الأقل، وتحقيق التوازن في النمو السكاني العام، وتصحيح اختلال التركيبة السكانية، بما يؤدي إلى زيادة نسبة عدد المواطنين بين مجموع السكان، إلى جانب زيادة مساهمة القطريين في النشاط الاقتصادي، وخفض نسبة البطالة بينهم، ومن ثم تخفيف عدم التوازن في سوق العمل. ويتبع ذلك تنفيذ الإجراءات التي تسهم في زيادة المعدلات الحالية للنمو السكاني الطبيعي للمواطنين عن طريق تشجيع الشباب على الزواج، والحدّ من مشكلات تأخر سنّ الزواج، والحد من ارتفاع نسبة الطلاق، ورعاية الصحة الإنجابية، وضرورة استقطاب الكفاءات من الدول الشقيقة والصديقة وانتقائها بعناية، مع الاهتمام بالكيف، وليس بالكمّ.

إنّ تصحيح الاختلال السكاني ضرورةٌ ملحّة تحتّم وضع استراتيجية طويلة المدى لمعالجته من جذوره، عن طريق إصلاح سوق العمل بوضع سياسة للاستقدام تضمن الالتزام بالاحتياجات الفعلية لخطط التنمية، والحد من استقدام العمالة الفائضة عن الحاجة، والعمل مع الجهات المعنية على ضبط عمليات استقدام الوافدين، والتأكد من التزام جميع الشركات والمؤسسات بالسياسات والأنظمة المتعلقة بذلك، إلى جانب متابعة التوجه التنموي الجديد القائم على اقتصاد المعرفة، والعمل على إدماج القطاع الخاص في تنفيذ سياسات القوى العاملة، وغيرها من الإجراءات التي تسهم في معالجة هذا الاختلال، سعيًا إلى

تحقيق التوازن بين النمو السكاني ومتطلبات التنمية المستدامة؛ بما يضمن حياة كريمة لسكان دولة قطر، ويرتقي بقدراتهم، ويوسع خياراتهم، ويرفع من مستويات مشاركتهم في تقدم المجتمع القطري ورفعته.

ومن أجل بلورة الحلول الناجعة لمعالجة إشكالات اختلال التركيبة السكانية في دولة قطر على نحوٍ أفضل، من المهمّ النظر أيضًا في توقعات تغيراتها في المستقبل (القريب والمتوسط والبعيد) وتداعياتها، في آمادٍ زمنية معقولة. وسننظر في هذا الصدد في التوقعات السكانية العالمية للأمم المتحدة، على الرغم من تحفظّنا بشأن بعض جوانبها المنهجية، وأيضًا بشأن الآماد الزمنية غير الواعية في نظرنا لإسقاطاتها، والتي تصل إلى غاية عام 2100، على اعتبار أنها تظلّ الأهم على المستوى الدولي. وسنحصر النظر فيها في حدود إسقاطاتها إلى أفق عام 2050، من أجل الاستئناس بها في المحور الرابع، حيث نقدّم حلولًا مقترحة للحدّ من اختلال التركيبة السكانية بدولة قطر.

ثالثًا: مستقبلات تغيّر التركيبة السكانية لدولة قطر وفق توقعات الأمم المتحدة

تُعدّ شعبة السكان بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة أحد أهمّ مصادر الدراسات والبحوث والإحصاءات والإسقاطات المتعلقة بالقضايا الديموغرافية، إلى جانب الإحصاءات الوطنية التي تظلّ الأهمّ. ومنذ عام 1951، تُصدر شعبة السكان في الأمم المتحدة **التوقعات السكانية العالمية** التي تقدّم التقديرات السكانية للزمن الحاضر، والإسقاطات الديموغرافية في آفاق زمنية مستقبلية.

وقد قدمت النسخة السادسة والعشرون التقديرات والإسقاطات السكانية للأمم المتحدة، **التوقعات السكانية العالمية: مراجعة عام 2019**[25]، وهي تشتمل على التقديرات السكانية لدولة قطر من عام 1950 إلى الوقت الحاضر، إضافة إلى الإسقاطات الديموغرافية للفترة 2020-2100، مع تقديرات تفصيلية خصّت الإسقاطات السكانية الإجمالية، ومتوسط المعدل السنوي للتغير السكاني، والسكان بحسب الفئات العمرية، والهرم السكاني، ومعدلات المواليد والوفيات، ومتوسط الولادات والوفيات، وإجمالي الخصوبة، والوفيات تحت سنّ الخامسة، ومتوسط العمر المتوقع الإجمالي بحسب الجنس.

وسنتوقّف في النظر في هذه الإسقاطات الديموغرافية للأمم المتحدة بالنسبة إلى دولة قطر عند أفق عام 2050، على اعتبار لامعقولية الآفاق الزمنية الممتدة وراء ذلك، والتي لا تخدم مقاصدنا التحليلية في هذه الدراسة.

25 United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division, *World Population Prospects 2019*, vol. II: *Demographic Profiles* (New York: United Nations, 2019).

الشكل (13)

الإسقاطات السكانية للأمم المتحدة بالنسبة إلى ساكنة دولة قطر

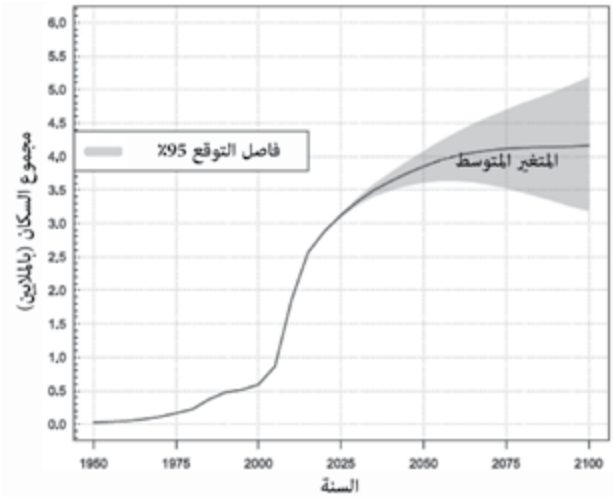

المصدر:

United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division, *World Population Prospects 2019*, vol. II: *Demographic Profiles* (New York: United Nations, 2019), p. 935.

الشكل (14)

توقعات الأمم المتحدة لساكنة دولة قطر وفق الفئات العمرية

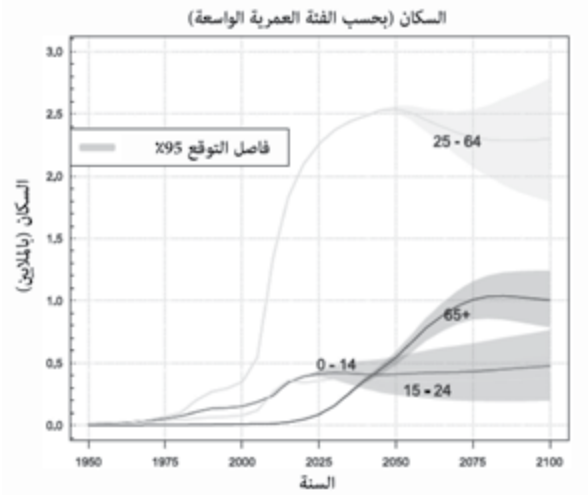

المصدر: Ibid.

وبحسب هذه التوقعات، ستستمر ساكنة دولة قطر في التزايد، وفق المتغير المتوسط، من 2.881 مليون نسمة في عام 2020، إلى 3.327 ملايين نسمة في أفق عام 2030، و3.851 ملايين نسمة في أفق عام 2050[26].

وكما يوضح ذلك الشكل (14)، ستترافق هذه الزيادة بتزايدٍ مهم للفئة العمرية (25-64 عامًا) التي يقوم عليها "العائد الديموغرافي"[27]، والتي من شأنها أن تنتقل من 2.096 مليون نسمة في عام 2020، إلى 2.369 مليون نسمة في أفق عام 2030، و2.540 مليون نسمة في أفق عام 2050[28]. ويترافق هذا الانخفاض مع تزايد ظاهرة الشيخوخة الديموغرافية؛ إذ سترتفع الفئة العمرية 65 سنة فما فوق من 49 ألف نسمة في عام 2020 إلى 157 ألف نسمة في أفق عام 2030، و546 ألف نسمة في أفق عام 2050[29].

تقوم توقعات الأمم المتحدة الديموغرافية لدولة قطر على استمرار الانحسار "اللين" لمتوسط المعدل السنوي للتغير السكاني، ثم استقراره في ما بعد. وكما يوضح ذلك الشكل (15)، فبعد أن شهد متوسط المعدل السنوي للتغير السكاني ارتفاعًا هائلًا في العقد الأول من الألفية الثالثة، منتقلًا من 2.9 في المئة في الفترة 1995-2000، إلى 7.6 في المئة في الفترة 2000-2005، و15.3 في المئة في الفترة 2005-2010، بدأ في الانخفاض في العقد الثاني من الألفية ليبلغ 6.5 في المئة في الفترة 2010-2015، و2.3 في المئة في الفترة 2015-2020. ومن المتوقع، بحسب إسقاطات الأمم المتحدة، أن ينحسر إلى 1.3 في المئة في الفترة 2025-2030، لتشهد بعد ذلك دولة قطر استقرارًا سكانيًا مع معدلات سنوية للتغير السكاني في حدود 0.6 في المئة في الفترة 2045-2050[30]، وهو ما يتوافق مع ما ذكرناه سابقًا بشأن اختلال البنية السكانية لدولة قطر منذ بدء الألفية الثالثة، لا سيّما مع تدفق الهجرة من شبه القارة الهندية وجنوب شرق آسيا.

تتعلّق هذه التغيرات السكانية بمعدل المواليد الخام ومعدل الوفيات الخام. وكما يبرز ذلك الشكل (16)، انخفض معدل المواليد الخام انخفاضًا كبيرًا خلال العقود الأخيرة، مارًّا من 47.5 (بالنسبة إلى 1000 نسمة) في الفترة 1950-1955، إلى 18 في الفترة 2000-2005، ثم إلى 9.7 في الفترة 2015-2020. ومن المتوقع، وفقًا لبيانات الأمم المتحدة، أن يستمرّ في الانخفاض على نحو طفيف في العقود القادمة، ليصل إلى 8.1 في الفترة

26 Ibid., p. 938.

27 يتمّ تحفيز "العائد الديموغرافي" من خلال تحوّل الهيكل العمري للسكان الذي يتّسم بانخفاض معدلات الوفيات والخصوبة. فمع عدد أقلّ من الولادات كلّ عام، ينمو عدد السكان الشباب المعالين في بلدٍ ما مقارنةً بالسكان في سنّ العمل. وهذه هي الفترة التي يمكن أن يتحقق فيها "العائد الديموغرافي"؛ فالحصة المتزايدة من السكان في سنّ العمل مقارنةً بالفئات العمرية الأخرى (على سبيل المثال، الأطفال وكبار السن) تترك كل شخص في سن العمل مع عدد أقل من المعالين للدعم، ومن ثمّ المزيد من الدخل المتاح، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى زيادة الاستهلاك والإنتاج والاستثمار؛ ما يؤدي إلى تسريع النمو والثروة المشتركة.

28 United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division, *World Population Prospects 2019*, vol. II: *Demographic Profile*. p. 938.

29 Ibid.

30 Ibid.

الشكل (15)

متوسط المعدل السنوي للتغير السكاني لدولة قطر

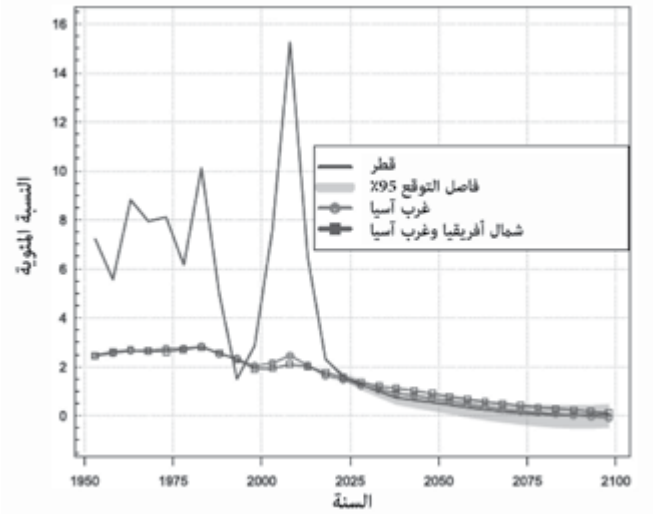

المصدر: Ibid.

الشكل (16)

معدل المواليد الخام ومعدل الوفيات الخام لدولة قطر

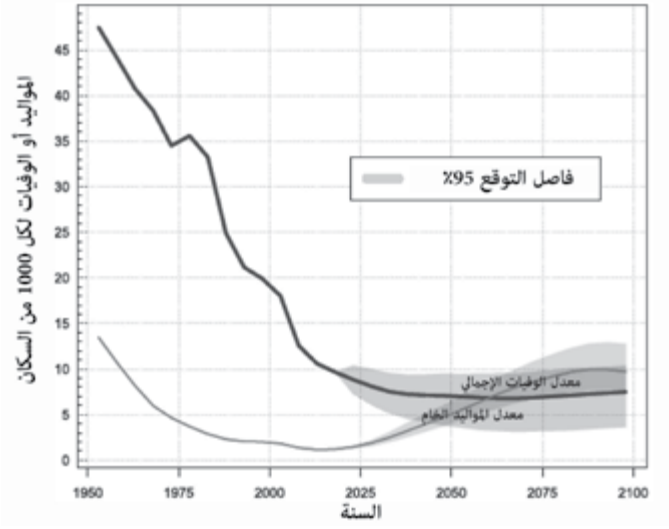

المصدر: Ibid., p. 937.

2025-2030 و7.1 في الفترة 2045-2050. أما معدل الوفيات الخام، فقد انخفض أيضًا انخفاضًا كبيرًا، مازًا من 13.5 (بالنسبة إلى 1000 نسمة) في الفترة 1950-1955، إلى 1.2 في الفترة 2015-2020. ومن المتوقع أن يبدأ من جديد في الارتفاع بدءًا من العقد القادم، ليبلغ 1.9 في الفترة 2025-2030، و4.7 في الفترة 2045-2050[31].

ومن المهمّ في هذا الصّدد النظر أيضًا إلى الوفيات تحت سنّ الخامسة التي شهدت انخفاضًا حادًّا أيضًا، من 163 حالة وفاة (بالنسبة إلى 1000 ولادة حية) في الفترة 1950-1955 إلى 8 حالات في الفترة 2015-2020. ومن المتوقع، وفق إسقاطات الأمم المتحدة، أن تنخفض على نحو طفيف جدًّا خلال العقود القادمة، لتبلغ 6 وفياتٍ في الفترة 2025-2030، و4 وفياتٍ في الفترة 2045-2050[32].

بالنسبة إلى العمر المتوقع عند الولادة، سيواصل ارتفاعه المطرد في دولة قطر، وفق توقعات شعبة السكان في الأمم المتحدة، كما يوضّح ذلك الشكل (18)، مازًا من 55.3 سنة فقط (52.8 سنة بالنسبة إلى الذكور و58 سنة بالنسبة إلى الإناث) في الفترة 1950-1955 إلى 80 سنة في الفترة 2015-2020 (78.9 سنة بالنسبة إلى الذكور و81.8 سنة بالنسبة إلى الإناث). ومن المتوقع أن يبلغ 81.5 سنة في الفترة 2025-2030 (80.7 سنة بالنسبة إلى الذكور و83.2 سنة بالنسبة إلى الإناث)، و84.4 سنة في الفترة 2045-2050 (84.0 سنة بالنسبة إلى الذكور و85.6 سنة بالنسبة إلى الإناث)[33].

يظلّ معدل الخصوبة أحد أهم العوامل المحدّدة لهذه التغيرات الديموغرافية. ووفق بيانات الأمم المتحدة، شهدت الخصوبة الكلية (المواليد الأحياء لكل امرأة في سنّ الحمل) في دولة قطر انخفاضًا حادًّا خلال العقود الأخيرة. فبعد أن كان 6.97 في الفترة 1950-1955، ما فتئ ينخفض على نحو حادٍّ حتى وصل إلى 1.88 في الفترة 2015-2020. ومن المتوقع أن يشهد انخفاضًا طفيفًا خلال العقود القادمة، ليصل إلى 1.69 في الفترة 2025-2030، ويستقرّ في هذه الحدود بعد ذلك[34].

ستنعكس هذه التغيرات الديموغرافية على الهرم السكاني لدولة قطر الذي سيشهد تحولات مهمة في توزيع السكان بحسب فئاتهم العمرية ونوعها الاجتماعي. ومن المعلوم أنّ شكل الهرم السكاني يعتمد على ثلاثة عوامل رئيسة: الخصوبة، والوفيات (بما في ذلك تأثيرات الأوبئة والحروب)، والهجرة. وقد تضافرت هذه العوامل الثلاثة في دولة قطر تدريجيًا لجعل الهرم السكاني يتجه إلى شكل "الفطر" (Mushroom) ذي القاعدة المتوسطة، بيد أنه شكل غير قياسي (Atypical)؛ إذ إنّ الهجرة الدولية القوية خلال العقدين الماضيين، ذات الطبيعة الذكورية أساسًا، أحدث نتوءًا حادًّا في المدرّج التكراري للذكور.

31 Ibid.

32 Ibid.

33 Ibid.

34 Ibid.

الشكل (17)

الوفيات تحت سن الخامسة في دولة قطر

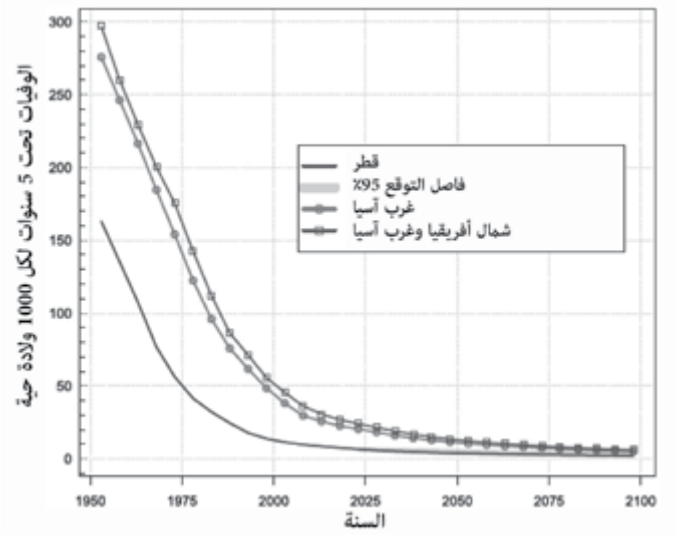

المصدر: Ibid.

الشكل (18)

العمر المتوقع عند الولادة في دولة قطر

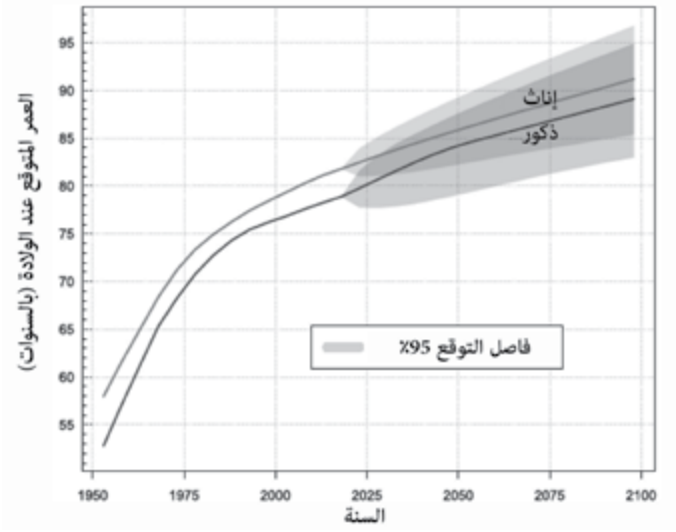

المصدر: Ibid.

الشكل (19)

الخصوبة الكلية في دولة قطر

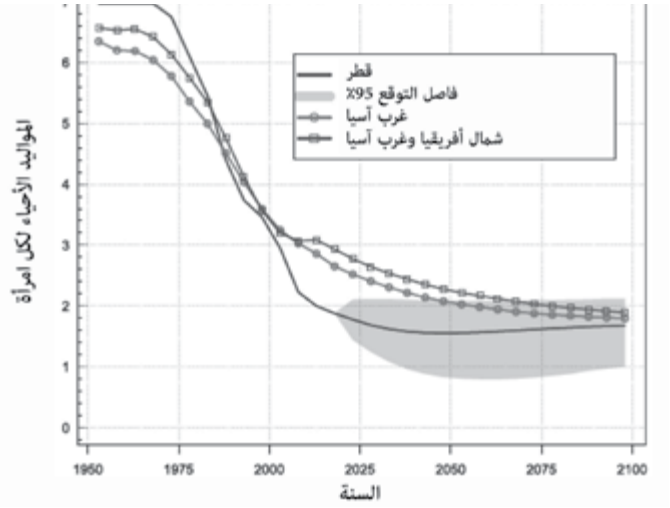

المصدر: Ibid.

ووفقًا لتوقعات الأمم المتحدة، سيبدأ هذا النتوء في الانحسار تدريجيًا بفعل تراجع الهجرة الدولية الذي بدأ في العقد الثاني من الألفية الثالثة. فبعد أن شهدت الهجرة الدولية إلى دولة قطر مستويات قياسية في العقد الأول من الألفية، فإنها بلغت 214 ألفًا في الفترة 2000-2005، و915 ألفًا في الفترة 2005-2010، وهي فترة الذروة في النهوض الاقتصادي القطري، وقد بدأت في التراجع تدريجيًا لتبلغ 605 آلاف في الفترة 2010-2015، و200 ألف في الفترة 2015-2020. ومن المتوقع أن تنخفض وفق بيانات الأمم المتحدة إلى 105 آلاف في الفترة 2025-2030، لتستقرّ في حدود 60 ألفًا في الفترة 2045-2050. كما يُلاحظ أنّ الهرم السكاني يبدأ في التوسّع في قاعدته العليا بفعل تزايد الفئة العمرية 65 سنة فما فوق[35].

في الحصيلة، تظلّ توقعات الأمم المتحدة الديموغرافية وسيلةً حيوية لقياس التغير السكاني للمجموعات الكبرى: على الصعيد العالمي والقارّي والإقليمي؛ ذلك أنّ الشاغل الرئيس للأمم المتحدة والشرعي هو تتبّع الاتجاهات السكانية في مناطق العالم. غير أنّ توقعاتها تظلّ أقلّ قيمة في ما يتعلق بالكيانات الوطنية[36]،

35 Ibid.

36 حين نقارن الإسقاطات الديموغرافية للأمم المتحدة، مثلًا، بالإسقاطات الديموغرافية لوكالة الاستخبارات الأميركية، نجد تباينات واسعة، تصل إلى 437 ألف نسمة في تقدير ساكنة دولة قطر في عام 2020 (2.881 مليون نسمة بالنسبة إلى الأمم المتحدة، مقابل 2.444 مليون نسمة بالنسبة إلى وكالة الاستخبارات الأميركية)، ينظر:

The Central Intelligence Agency, "The World Factbook: Qatar," 17/3/2020, accessed on 12/5/2020, at: https://bit.ly/2LmlDZF

لأنها لا تستوعب دائمًا الخصائص الوطنية، وربما تغفل التقديرات الأحدث. كذلك، ثمّة العديد من العوامل الأخرى، بصرف النظر عن التغيرات الأساسية المحدّدة للتغيرات الديموغرافية، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي من شأنها التأثير في هذه التغيرات، وتغيير مسارها، أو الحياد به عن المسار الخطي. ومن ثمّ، فإنّ تغيّر النظم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من شأنه أن يغيّر على نحوٍ كبير من هذه التوقعات الديموغرافية. ولذلك، سنركّز على الحلول التي نقترحها للحدّ من اختلال التركيبة السكانية في دولة قطر على الإحصاءات الوطنية التي يقدمها جهاز التخطيط والإحصاء، أساسًا، والتي كنّا قد عرضنا لأهمّها من قبل.

الشكل (20)

الهرم السكاني لدولة قطر

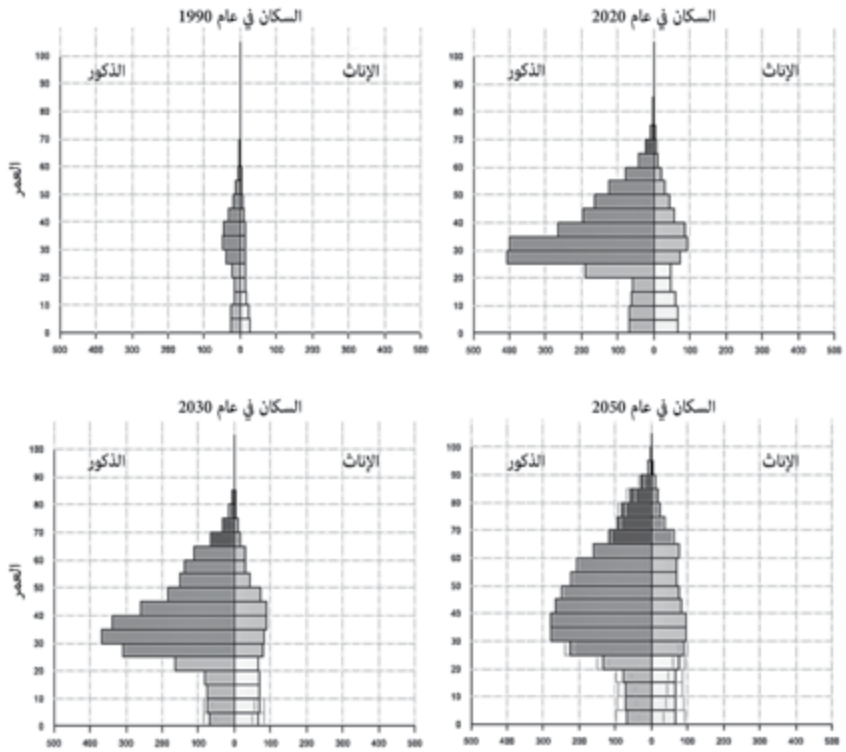

المصدر: Ibid., p. 936.

رابعًا: حلول مقترحة للحدّ من اختلال التركيبة السكانية

1. تعدّد المواقف بشأن اختلال التركيبة السكانية في دولة قطر

تعدّدت المواقف بشأن التركيبة السكانية في الدول الخليجية عمومًا، وفي قطر خصوصًا؛ ذلك أنّ أغلب هذه الدول انقلبت فيها الموازين ليصبح المواطنون أقلية داخل بلدانهم، وأكثر هذه المواقف اتسم بالتشاؤم والخوف على مستقبل الإنسان والمجتمع من مغبّة الانعزال والتقلّص إلى درجة التحذير من الذوبان شبه الكلي، بحيث تصبح نسبة المواطنين من جملة السكان أقلّ من 5 في المئة في بعض دول الخليج العربية[37].

أما البعض الآخر، وهم قلة، فاتخذوا موقفًا أكثر موضوعية وواقعية؛ إذ يدعو أصحاب هذا الموقف إلى دراسة الموضوع من خلال عمل جماعي يضطلع به المختصون والخبراء، ويتلخص في صياغة علمية لطبيعة القضية وأبعادها وآثارها، واقتراح المقاربة والمنهج والسياسة الواقعية لعلاجها. إلا أنّ معظم المواقف المعلنة حتى الآن، وإن اختلفت في حدتها، وفي درجة ما تعلنه من احتجاج أو نقد، تستند إلى أدلة وظواهر آنية وتبقى في معظمها تعميمات تشوبها المبالغة والتهويل. وهكذا، يظل الحديث عن التركيبة السكانية مستمرًا، ولكنه يشتد حينًا ويخبو في معظم الأحيان، ويبقى محصورًا في التعليق العام على الأرقام الخاصة بالمواطنين ونسبتهم إلى جملة المقيمين من غير المواطنين.

وبوجه عام، يمكن تسجيل ملخصات نتائج الدراسات والتوصيات المتعلقة بالسكان في دول الخليج العربية، وهي تتشابه - إلى حد بعيد – عبر النقاط التالية[38]:

- الواقع السكاني الحالي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يحتّم عليها رسم وتبنّي سياسات سكانية واضحة على المستوى الخليجي عمومًا، وعلى المستوى القُطري أو الوطني خصوصًا؛ ما يزيد من أهمية قوة تحقق تلك التوقعات المستقبلية، حتى المتفائلة منها.
- الاستعانة بالمواطنين الخبراء والمقيمين المتخصصين في إجراء المزيد من الدراسات العلمية المتعمقة عن الظاهرة السكانية في دول مجلس التعاون، فهم أكثر فهمًا للمشكلة ولخصوصيات الوضع الثقافي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي للمنطقة.

37 "سياسات وآليات لمواجهة الخلل السكاني المتفاقم في دول مجلس التعاون الخليجي"، ملخص الندوة العلميّة التي عُقدت في الكويت (7-8 شباط/ فبراير 2013)، صحيفة **الاتحاد**، 2013/2/10.

38 نظام عبد الكريم الشافعي، "مفهوم السياسات السكانية ومدى حاجة دول مجلس التعاون الخليجي إليها"، سلسلة **دراسات سكانية**، اللجنة الدائمة للسكان، الدوحة (2008)، ص 23-24.

- وضع السياسات والاستراتيجيات السكانية والخطط والبرامج التنفيذية المرحلية في ضوئها، متضمنةً الأهداف القريبة والبعيدة.
- يجب أن تتسم المنهجية والأدوات والوسائل التي تتضمنها السياسات السكانية بمراعاة الواقع، وأن تكون متدرجة في التطبيق، مع أخذ أهمية الزمن في تحقيق الأهداف في الاعتبار.
- الاهتمام بصورة أكبر بالبيانات السكانية من حيث جمعها على نحو دوري، وتنظيمها وتبويبها على أسس علمية صحيحة بمعايير دولية.

إن إعداد سياسة سكانية شاملة لجميع الأبعاد والمتغيرات بتأثيراتها المتبادلة وتداعياتها المتعددة يتطلب توافر دراسات علمية تحليلية كمية ونوعية ومقارنة بين الواقع الراهن والوضع المنشود. فعلى سبيل المثال، لا الحصر، يجب أن يتوافر لدينا وصف شامل للمشاريع والأعمال الإنتاجية في جميع القطاعات، وبيان لنوعية التنمية وخصائصها، والاستثمارات البشرية والمالية القائمة، ولسوق العمل، وأعداد العمالة الموجودة وخصائصها ... إلخ. وفي المقابل، يجب أن تتوفر لنا تقديرات أو توقعات علمية لاحتياجات سوق العمل من العمالة المؤهلة والمدربة على امتداد سنوات قادمة، بحسب التخصصات والمصدر، سواء أكان مصدرها وطنيًا يتم توفيره عبر مخرجات مؤسسات التعليم والتدريب الوطنية بمستوياتها المختلفة، أم يتم استقدامها من مصادر خارجية مدروسة من حيث تكلفتها الاقتصادية المعقولة وخصائصها وقيمها الاجتماعية والثقافية المتسقة مع الهوية والقيم والتقاليد العربية الإسلامية.

2. سبل مواجهة اختلال التركيبة السكانية

إن الحديث عن إصلاح اختلال التركيبة السكانية في دولة قطر قد يكون صعبًا على المدى المنظور، غير أن ذلك يجب ألّا يعفينا من التفكير في حلول قد تطول نتائجها، لكنها يمكن أن تكون ناجعة حتى لو أتت بعد عقد من الزمن أو أكثر. فإصلاح اختلال التركيبة السكانية، والتداعيات التي أفرزها، يتطلب وقفة حازمة، وإرادة جادة، وفهمًا عميقًا، للوقوف على تقييم الوضع الراهن وإيجاد أفضل السبل للتعامل معه.

- **دعم التوجه نحو اقتصاد المعرفة**

اعتمد نمط نمو الاقتصاد القطري بصورة أساسية على نمو عوامل الإنتاج، فقد اعتمد نمو العمل على استقدام عمالة ذات تكلفة منخفضة نسبيًا، ذلك أنّ الطلب والعرض في سوق العمل القطري لا يتحددان وفق مفهوم طبيعة الموارد البشرية ومبدأ الندرة الاقتصادية اللذين يحددان مستوى الأجور وأنواع النشاطات الاقتصادية المناسبة للبلد، بل يتحددان بما يحدث في أسواق العمل الخارجية التي يتم استقدام العمالة منها. ومثل هذه الظروف تفرز آثارًا اقتصادية سلبية في إنتاجية المجتمع وتنافسيته، ولا سيما على المدى الطويل. وبناءً عليه، فإن التحدي الحقيقي هو إعادة هيكلة سوق العمل والخروج

من نموذج النمو الحالي والتحول إلى نموذج النمو الذي يعتمد على اقتصاد المعرفة القائم على تكنولوجيا المعلومات والرقمنة والاتصال والابتكار.

الشكل (21)

مقترح للتعامل مع الزيادة السكانية في دولة قطر

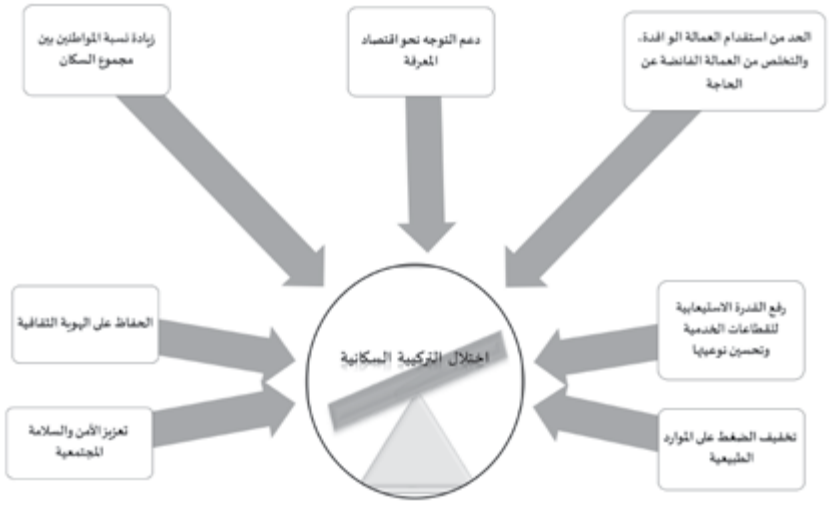

المصدر: من إعداد الباحث.

✦ **الحد من استقدام العمالة، والتخلص من العمالة الفائضة عن الحاجة**

شهدت التركيبة السكانية لدولة قطر خلال السنوات الماضية مجموعة من التحولات التي أثرت في مختلف مكونات المجتمع. ولعل أهم هذه التحولات كان متعلقًا بالارتفاع المتواتر لمعدلات النمو السكاني الناجمة عن استقدام أعداد كبيرة من الأيدي العاملة الأجنبية، بغية تلبية احتياجات خطط التنمية الطموح للدولة، إلا أن هذه الأعداد الكبيرة من الوافدين الذين أسهموا في تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أوجدت أيضًا جملة من الإشكاليات السكانية والاجتماعية التي خلفت انعكاسات وتداعيات عديدة على الواقع السكاني، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في عملية استقدام هذه العمالة وترشيدها من دون الإضرار بالنهضة التنموية التي يشهدها البلد.

✦ **زيادة نسبة المواطنين بين مجموع السكان**

ترافقت مسألة قلة عدد السكان القطريين مع مجموعة من التحديات الأخرى المتمثلة بظواهر ديموغرافية فرضتها التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدها البلد، ولا يزال يشهدها، كانخفاض

معدل الإنجاب الكلي، وتراجع معدل الولادات الخام، وتأخر سن الزواج ... إلخ. وتعود أسباب هذه الظواهر إلى ارتفاع مستوى معيشة القطريين، وإقبال المرأة القطرية المتزايد على التعليم والعمل، واتجاه الأجيال الشابة نحو تكوين الأسرة النووية بدلًا من الأسرة الممتدة ... إلخ.

بناءً عليه، فإن التوجه المنطقي والممكن بالنسبة إلى اختلال التركيبة السكانية هو العمل على زيادة المعدلات الحالية بالنسبة إلى النمو السكاني الطبيعي للمواطنين، أو المحافظة عليها على الأقل. ويمكن لهذه السياسة أن تسهم - وإن كان ذلك على المدى البعيد - في إصلاح اختلال التركيبة السكانية للدولة.

بصورة عامة، تساعد هذه الحلول المطروحة في الحد من اختلال التركيبة السكانية لدولة قطر، إذا ترافقت بحزمة أُخرى من الحلول الهادفة إلى مواجهة التداعيات والآثار المترتبة على هذا الاختلال؛ مثل رفع القدرة الاستيعابية للقطاعات، وتحسين جودتها، وتخفيف الضغط على الموارد الطبيعية، وتعزيز الأمن الاجتماعي، والحفاظ على الهوية الثقافية للمجتمع القطري.

3. الملامح الأساسية للاستراتيجية الوطنية لمعالجة اختلال التركيبة السكانية

لمواكبة الدورة التخطيطية التنموية في دولة قطر واستراتيجيات التنمية الوطنية المتعاقبة، وبالأخص استراتيجية التنمية الوطنية الثانية التي تغطي الفترة 2018-2022، والتي تشدد على التوجيهات التطويرية في سبيل قيادة الجهود الوطنية لتحقيق تطلعات دولة قطر نحو تنمية مستدامة وعيش كريم لمواطنيها والمقيمين على أرضها، ولتحقيق التوازن بين متطلبات التنمية وزيادة عدد السكان، من الضروري الاعتماد على نمط تنموي متوازن يتسم بالتنوع الاقتصادي والاعتماد على العمالة الماهرة والتكنولوجيا الحديثة في دورته الإنتاجية، وصولًا إلى اقتصاد وطني قائم على المعرفة يوفر فرصًا للمواطنين ويلبي احتياجاتهم التنموية وفقًا لتوجيهات القيادة التي جعلت المواطن محورًا للتنمية وهدفًا لها، مع التركيز على البرامج التي تحقق التوازن في التركيبة السكانية، والتي تشتمل على التوازن بين المواطنين والعمالة، والاهتمام بالنمو الحضري، والبيئة، إضافةً إلى الاهتمام بتنمية قدرات الشباب من خلال التعليم والتدريب، وتحسين مستوى الصحة العامة والصحة الإنجابية، ودمج كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع، والتوجه التدريجي والثابت نحو اقتصاد قائم على المعرفة.

من خلال آراء المستجيبين الذين أجرينا مقابلات معهم، ومن خلال تحليل إجاباتهم، واستنادًا إلى النظرة السابقة على البيانات الدالة على التغيرات التي أسهمت في اختلال التركيبة السكانية في دولة قطر، نقترح نموذجًا لاستراتيجية سكانية تهدف إلى تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية والزيادة السكانية، وتحدد فيها الأولويات والأهداف المستقبلية والإجراءات المتعلقة بالتركيبة السكانية، وتحديد المشاريع والبرامج

المطلوب تنفيذها في المرحلة القادمة؛ من أجل تلبية الطموحات وتحقيق التطلعات، على أن يتناول ذلك ويغطيه كل من القطاع الحكومي والقطاع الخاص والمشترك.

ومن أجل استراتيجية سكانية محددة فيها النتائج والأهداف والمشاريع والجهات المالكة، نقترح التالي:

الجدول (2)

معالجة اختلال التركيبة السكانية في دولة قطر والحدّ من تداعياته

النتائج الوسيطة	الأهداف المحددة	المشاريع	الجهات المالكة
ترشيد استقدام العمالة الوافدة على نحو لا يؤثر في تلبية احتياجات التنمية	• التشدد في الاستقدام والتأكد من مهارات المتقدمين • الاحتفاظ بالوافدين الموجودين من أصحاب المهارات والخبرات • التوجه التدريجي نحو اقتصاد المعرفة	• حث الشركات على تنويع جنسيات العمالة • إعطاء الأولوية في الاستقدام للعمالة العربية • توجيه الشركات إلى استخدام التكنولوجيا	• وزارة الاقتصاد والتجارة • وزارة الداخلية • هيئة الأشغال العامة • جهاز التخطيط والإحصاء
زيادة عدد المواطنين	• الحث على الزواج • الحد من التقاعد المبكر • تقديم منح مالية للمواليد • زيادة إجازة الأمومة المدفوعة الأجر • إتاحة فرص العمل الجزئي • الحد من الحوادث المرورية	• إعداد مبادرات لتخفيض المهور • التوسع في بناء قاعات الأفراح • تبني مشروع يهدف إلى منح المواليد مبالغ مالية • تطبيق نظام العمل المنزلي والعمل عن بُعد	• وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية • وزارة العدل • وزارة المالية • وزارة الداخلية • جهاز التخطيط والإحصاء • الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية • المؤسسات التعليمية
توفير السكن الملائم للمواطنين والمقيمين	• إنشاء مدن تستوعب الزيادة السكانية • توفير البنية التحتية الحديثة لهذه المدن	• إنشاء لجان وطنية تعنى بتوفير المساكن • تطوير المدن الحالية • تشجيع السكان على العمل والإقامة خارج الدوحة	• وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية • هيئة الأشغال العامة • الأجهزة الإعلامية
الارتقاء النوعي بالتعليم والتدريب	• توسيع مشاركة الشباب من الجنسين في المجتمع • رفع كفاءة المنظمات التعليمية والتدريبية • تقييم الإرشاد المهني ووضع البرامج الخاصة به	• تدريب الخريجين مهنيًّا • بناء قاعدة تقنية ومعلوماتية لمختلف المراحل • توعية الطلاب نحو التخصصات المرتبطة باقتصاد المعرفة	• وزارة التعليم والتعليم العالي • وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية • وزارة الثقافة والرياضة • المؤسسات التعليمية
الارتقاء بالخدمات الصحية المقدمة للمجتمع	• التوسع في إنشاء المستشفيات والمراكز الصحية في كافة المناطق • إقامة مراكز صحية داخل المجمعات العمالية • توجيه المؤسسات الخاصة في الاستثمار في القطاع الصحي • زيادة الكوادر المتخصصة والمؤهلة	• التوعية بطرق التعامل مع الحالات المرضية • إيجاد خطة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في الصحة • إنشاء المزيد من المعاهد والكليات الطبية، وحث الطلبة على الالتحاق بمهنة الطب	• وزارة الصحة العامة • هيئة الأشغال العامة • وزارة المالية • وزارة البلدية والبيئة

المصدر: من إعداد الباحث.

خاتمة

حاولت هذه الدراسة تلمّس بعض الحلول الممكنة لمعادلة بالغة التعقيد، هي: كيفية الحد من الزيادة السكانية، ومن ثم اختلال التركيبة السكانية، شرط الاستمرار في النهضة التنموية الشاملة التي شهدتها ولا تزال تشهدها دولة قطر، بوصفها بلدًا يمتلك القدرات المادية اللازمة والكافية لذلك، مع الأخذ في الاعتبار أنها - بسبب قلة عدد سكانها - غير قادرة على تزويد سوق العمل القطرية بالكوادر البشرية المطلوبة كمًّا ونوعًا لتنفيذ المشاريع التنموية العملاقة، وهو ما يتطلّب استقدام أعداد غير قليلة من العمالة الوافدة التي أدت دورًا أساسيًا في هذا الاختلال.

أثناء التحليل، تبيّن أن هناك مجموعة من العوامل أثرت، على نحو مباشر، في تطور الأحجام السكانية في دولة قطر خلال العقود الماضية؛ مثل أسعار النفط ومساهمتها في العملية الاقتصادية والإنتاجية التي دعت إلى الحاجة إلى مساهمة العنصر البشري في مسيرة التنمية، ومتطلبات التنمية التي شهدتها الدولة، والتي أدت إلى استقطاب العديد من العمالة الوافدة من أجل المساهمة في التطور والبناء والتشييد؛ ما انعكس تأثيرها على متغيرات المجتمع الاجتماعية والثقافية والاستهلاكية، وأدى إلى تغيير نمط تكوين الأسرة.

إن التوجهات المقترحة للحد من اختلال التركيبة السكانية للدولة وتداعيات هذا الاختلال لم تُطرح بصيغة إما إرجاء المشروعات التنموية وإيقاف العمل بها، وإما بقاء وضع التركيبة على ما هو عليه من اختلال، بل على العكس تمامًا؛ فمن غير المعقول وقف عجلة التنمية لأي سبب كان، ولا سيما أنه من المتوقع أن تبدأ التركيبة السكانية لدولة قطر بالتعافي قليلًا، ليبدأ التفكير الجدي في عدد السكان المرغوب فيه، والقادر على تحقيق المزيد من الإنجازات التنموية من جهة، واستمرار عجلة الاقتصاد في الدوران من جهة أخرى، ذلك أنّ جدوى أي مشروع تنموي يقاس بعدد مستهلكيه المفترضين. ومن دون ذلك، سيتحول إلى عبء اقتصادي على أصحابه.

المراجع

العربية

- الأمانة العامة للتخطيط التنموي. "رؤية قطر الوطنية 2030"، جهاز التخطيط والإحصاء (تموز/ يوليو 2008). في: https://bit.ly/2Y03M1D
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. **تقرير التنمية البشرية لعام 2019: ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر: أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين**. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2019.
- جهاز التخطيط والإحصاء. "الباب الأول: الإحصاءات السكانية والاجتماعية". في:

https://bit.ly/3alTptx

- _____. "الفصل السابع: خدمات الأمن والقضاء" (2017). في: https://bit.ly/2PDYlAy
- _____. "الباب الأول: الإحصاءات السكانية والاجتماعية، الفصل الأول: السكان" (2018). في: https://bit.ly/33PCAGi
- _____. "التعدادات، نشرة الإحصاءات السكانية" (نيسان/ أبريل 2018).
- _____. "المرأة والرجل في دولة قطر، صورة إحصائية" (كانون الأول/ ديسمبر 2018).
- _____. "الإحصاءات السكانية والاجتماعية" (2019).
- _____. "مسح القوى العاملة بالعينة: الربع الثالث (يوليو - سبتمبر 2019)". في: https://bit.ly/2DX9B8g
- _____. "المواليد والوفيات في دولة قطر 2018: عرض وتحليل" (كانون الأول/ ديسمبر 2019). في: https://bit.ly/3kIRe8i
- _____. "مسح القوى العاملة بالعينة 2018". في: https://bit.ly/3fR1iYV
- خليفة، بتول محي الدين. **الاتجاهات نحو الخادمات (المربيات) وأثره على أساليب التنشئة الأسرية والتوافق النفسي للأبناء بدولة قطر (دراسة تحليلية تشخيصية)**. الدوحة: المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، 2006.
- الشافعي، نظام عبد الكريم. "مفهوم السياسات السكانية ومدى حاجة دول مجلس التعاون الخليجي إليها". سلسلة **دراسات سكانية**. اللجنة الدائمة للسكان. الدوحة (2008).
- _____. "تطور الأحجام السكانية والقوى العاملة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين". **عمران**. مج 4، العدد 16 (ربيع 2016).

- الكواري، علي خليفة. "عودة إلى أسباب الخلل السكاني (حالة قطر)". **مجلة شؤون اجتماعية** (جمعية الاجتماعيين في الشارقة). مج 12، العدد 47 (1995).
- المري، عبد الهادي صالح الشاوي. "اختلال التركيبة السكانية في دولة قطر: التداعيات والحلول". رسالة ماجستير. كلية الإدارة العامة واقتصاديات التنمية. معهد الدوحة للدراسات العليا. الدوحة، قطر، 2020. (غير منشورة).
- مصرف قطر المركزي. قطاع استقرار النظام المالي والإحصاء. **التقرير السنوي الأربعون** (الدوحة: 2016). في: https://bit.ly/2PEesOq
- _____. قطاع استقرار النظام المالي والإحصاء. **التقرير السنوي الثالث والأربعون**. الدوحة: 2019. في: https://bit.ly/35YrNKI

الأجنبية

- The Central Intelligence Agency. "The World Factbook: Qatar." 17/3/2020. at: https://bit.ly/2LmlDZF
- The United Nations Development Programme. *Human Development Report 2019: Beyond Income, Beyond Averages, Beyond Today: Inequalities in Human Development in the 21st Century*. New York: UNDP, 2019.
- United Nations. Department of Economic and Social Affairs. Population Division. *World Population Prospects 2019*, vol. II: *Demographic Profiles*. New York: United Nations, 2019.